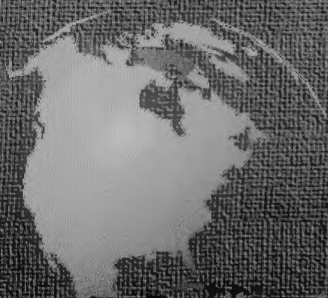


رؤية سياسية اقتصادية (٢)



الركود وسبل معالجته في الاقتصاد العربي والإسلامي

عمر عبد الله كامل



338
4

رؤية سياسية اقتصادية (٢)



General Organization of Scientific Research (GOSR)
المنظمة العامة للبحوث العلمية

الركود وسبل معالجته في الاقتصاد العربي والإسلامي

المنظمة العامة للبحوث العلمية
رقم التسجيل: 338.0134927
رقم التوزيع: ٢٧٦٢

عمر عبد الله كامل

مقدمة عامة

بسقوط الاتحاد السوفيتي سقطت النظرية الشيوعية في الاقتصاد.. ولم يكن سقوطها حدثاً.. وإنما مدوية.. حيث خلفت وراءها.. شعوب مكروية.. واقتصاديات محطمة ووسائل انتاج متخلفة.. وحجم من المتسولين يفوق كل الكلمات التي دونها المرحفون تأييداً لكتب ماركس العوجاء ونظريات لينين.. المتجمدة.. وإذا كانت النظرية الشيوعية قد سقطت ذلك السقوط المدوي.. فإن هذا لايعني مطلقاً أن النظرية المقابلة لها وهي الرأسمالية قد حققت النجاحات التي تسمح لها بالبقاء والاستمرار.. على العكس من ذلك فإن تلك النظرية تضم أيضاً أسس فنانها، من حيث تقديسها للفرد على حساب المجتمع، وحرية اغتيال مصالح الآخرين لحساب الشخص الواحد.. واحتكارية قوت الانسان.. على حساب الجوعى والمسحوقين.

ومناشاهده اليوم من محاولات مستميتة لانقاذ الرأسمالية من عيوبها.. ومحاولة تلافي نقائصها إنما هو في حد ذاته.. دليل لايتحاج الى دليل يشير بوضوح.. الى ان مستقبل الرأسمالية.. لن يكون أفضل من ماضي الشيوعية.. ومن المؤسف.. والمحزن كذلك.. ان الأمة الاسلامية في العصور الحديثة.. لم تنتهج مساراً منفصلاً عن أي من النظريتين فإما قد اختار البعض منها شيوعية ماركس وليين، فحصدت الخراب والنهاية، وإما ما اختاره البعض الآخر من الرأسمالية فشهدت مجتمعاتها.. انحلالاً استهلاكياً، وتردياً في وسائل الانتاج. وامعاناً في تكديس الثروة للبعض على حساب الكل.. وتقاعساً من المجتمع بأسره عن ان يسهم بقوة في بناء ذاته فارتبط من حيث يشاء.. أو من حيث لايشاء بعجلة الاقتصاد الغربي.. يتهار بالعباب البورصات وينحدر في هوة عميقة لأنه لايمك من وسائل الانتاج.. مايصلب كيانه ويقوي عوده..

هذان الاختياران.. قادا خطوات الأمة الاسلامية والأمة العربية في مزالق ما كان لها ان تكون.. لو انهما اختارا الاختيار الثالث وهو الاختيار الأمل.. الذي لم يصنعه بشر.. ولم تقننه نظريات بعيدة عن مجتمعاتنا.. ولم تخضعه قوى خبيثة.. تبحث للأمة الاسلامية والأمة العربية عن مسارب التهلكة ومزالق الدمار.. الاختيار الثالث.. هو الاقتصاد الاسلامي.. وهو اقتصاد جوهره يبحث عن الانسان في هدفه الأول والأساسي.. يبحث عن قيمه ومبادئه وأخلاقه وروحه.. ويبتعد به عن شهوة النفس الضعيفة الى الأخذ من الدنيا والدين بالوسطية والرفق.. ليتحقق للانسان رفاهيته في الدنيا.. وخلاص نفسه وروحه في الآخرة.. ومن المؤكد ان البعض سوف يتصايح بنعيق البوم.. وأين هو الاقتصاد الاسلامي؟ وكيف يمكن تطبيقه، وكيف له ان ينسلخ عن دائرة العبث الجهنمية

التي يمارسها المال الغربي؟..
وهي أسئلة.. وإن كان ظاهرها حديداً واشفاقاً، فإن باطنها خبيث ويأس..
وصرف لجهود المسلمين عن الإبداع إلى التقليد وعن التميز إلى الدوران الأعمى في
دائرة الغرب المهلكة..
لكن ذلك لا يعني أن لا ينبغي لها علماء المسلمين بالإجابة والتفنيد.. وإظهار
الحق الذي طال تجاهله.. وهو حق سيقع مهما طال الزمن.. وسيحقق مهما
تراكمت عليه أدران الطامعين.. والموغلين بشهوة في مغريات الحياة.. إن هذه
الدراسة.. تعتمد أساساً ليس على اخراج نظرية ثالثة، أو اختراع نظام اقتصادي
جديد، بل هي.. تزيل تراكم السنين السوداء عن جوهر الاقتصاد الإسلامي..
وفلسفاته التي تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية.. وهي بذلك.. تنير
الطريق لأقدامنا التي تعثرت طويلاً وضلت طويلاً.. في دروب متعثرة.. ومزالق
موحلة.. ماكان لها أن تكون لولا.. أن النفوس ابتعدت عن عقيدتها.. وتجاهلت
كنوزاً مليئة بالآيمان والتقوى.

طبيعة المشكلة:

يشهد العالم في الوقت الحالي تغيرات سريعة ومتلاحقة سواء على الصعيدين السياسي أو الاقتصادي، فعلى الصعيد السياسي تأتي التحولات الجذرية للسلام في الشرق الأوسط في مقدمة هذه التحولات، أما على الصعيد الاقتصادي، فبجانب مايشهده العالم اليوم من تقدم واضح للأهمية البالغة لاتفاقية التجارة الحرة والتعريفات المعروفة باسم «الجات» وبزوغ منظمة عالمية للتجارة الدولية بدءا من شهر يناير ١٩٩٥ م، والتي من شأنها تقوية أسس العلاقات التجارية بين الدول، ومعدلات النمو القياسية التي حققتها بعض دول شرق وجنوب آسيا «المنور الآسيوية» فإن العالم يشهد منذ فترة خطوات متسارعة نحو إقامة تكتلات سواء في أمريكا الشمالية «النافتا» أو في أوروبا أو في أمريكا اللاتينية.

وفي خضم هذه التطورات فإن عالمنا العربي والإسلامي يمر بمرحلة تاريخية حاسمة من مراحل حياته تفرض عليه أن يواجه كل طاقاته وقدراته البشرية والعلمية والمادية لبناء ذاته اقتصاديا وتدعيم استقلاله سياسيا وإصلاح واقعه اجتماعيا، وهذه الأهداف المثلث لا ينبغي لها أن تقفنا القدرة على تخير المنهج الصحيح الذي يعبر عما يلائمنا من النظم والأفكار وما يحقق مصالحنا الحيوية وينسجم مع عقائدنا الدينية وتقاليدنا الإسلامية الأصيلة، فمن المؤكد أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة قد فرضت علينا واقعا جديدا في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الواقع لا يعالج من خلال اقتباسنا لمنهج الأمم الأخرى فكل نظام من النظم القائمة هو جزء من المجتمع الذي نشأ فيه، فالنظام الاقتصادي الذي يثبت نجاحه وقدراته في مجتمع من المجتمعات قد لاينجح في مجتمع آخر لاختلاف الظروف في المجتمع الأول عن المجتمع الثاني، ومن هنا فإن على علماء الاقتصاد الإسلامي أن يضيئوا مجتمعا العربي والإسلامي أسسا جديدة لنظام اقتصادي عربي اسلامي ينسجم مع تقاليدنا وعقائدنا تأخذ في الاعتبار مصالحنا الحيوية، في إطار من التعاليم الإسلامية والتطورات الزمنية المعاصرة.

وفي الواقع أن مشكلة التنمية الاقتصادية تعتبر من أهم المشكلات التي تعترض المجتمعات الإسلامية ولا يمكن أن تتحقق هذه التنمية إلا من خلال وضع مخطط انمائي أهداف يأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع وامكاناته البشرية والفنية والطبيعية، فكل مجتمع يتطلع بطموح واحد نحو بناء مستقبل أفضل يحقق له مزيدا من الرفاهية.

ومجتمعاتنا الإسلامية أحوج من غيرها للوصول إلى هذه الغاية، ولاشك أنها تمتلك من طاقات بشرية وموارد طبيعية وتكامل جغرافي واقتصادي ما يمكنها من تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية، ومن هنا فإن مجتمعاتنا الإسلامية مدعوة لأن تنطلق من منطلق العقيدة الإسلامية لبناء ذاتها وكيانها وتدعيم شخصيتها واستقلالها سياسيا لتتجاوز واقعها المتخلف ولتعالج حالة الركود التي تمر بها، ولتبني مستقبلها المشرق مستمدة ملامحه من تعاليم ديننا الحنيف ومنهجه في الحياة.

إن مجتمعا المعاصر يعيش في ظل تناقضات غريبة، فبينما نجد أن ٢٢٪ من سكان العالم يحصلون على ٨٥٪ من الدخل العالمي (وهؤلاء هم سكان الدول الصناعية) فإن ٧٨٪ من سكان العالم يحصلون على ١٥٪ فقط من هذا الدخل (وهؤلاء هم سكان الدول النامية) ولو تساءلنا عن السبب في هذا التباين الكبير في الدخل والتفاوت المذهل في مستويات المعيشة بين الدول المختلفة لدرنا أن معدلات النمو الاقتصادي ترتفع بشكل كبير في البلدان المتقدمة بينما تسير في البلدان المتخلفة ببطء كبير، والسبب في هذا التفاوت في معدلات النمو هو اتباع أساليب في الإنتاج مختلفة، فبينما تحاول الدول المتقدمة أن تأخذ

بأساليب للانتاج متقدمة تكفل لها تحقيق نمو سريع فإن الدول المتخلفة لاتزال تعتمد على الأساليب التقليدية في الإنتاج، بل تحاول الدول النامية اخذال مراحل التنمية باستخدامها لذات التكنولوجيا المستخدمة في الغرب، فبالرغم من أن هذه التكنولوجيا تقلل من الاعتماد على الأيدي العاملة فإن أفراد الدول العربية والإسلامية في عملية الأتمتة والتكنولوجيا يضر بالأوضاع الخاصة بهذه الدول، وهذا يرجع إلى أنه بالرغم من أن التطور التكنولوجي ينعكس في انخفاض تكلفة السلعة فإن تقليل الأيدي العاملة يحرم أصحابها من الأجور، وبالتالي يؤثر على إجمالي الطلب داخل الدولة، الأمر الذي ينعكس سلباً على كل من الطلب على الاستثمار والطلب على الادخار، فالمزيج التكنولوجي في الدول العالمية للكثافة السكانية يجب أن يؤخذ في الاعتبار، فما يتناسب مع الدول المنخفضة الكثافة مقارنة بالدخل القومي لا يتناسب مع الدول مرتفعة الكثافة مقارنة بالدخل. ومن هنا يتضح أن المشكلة التي يتناولها البحث هي كيفية معالجة الركود في الاقتصاد العربي والإسلامي وذلك من وجهة نظر إسلامية.

خطة البحث:

تنقسم خطتنا لبحث «الركود وسبل معالجته في الاقتصاد العربي والإسلامي» إلى ثلاث نقاط رئيسية هي:
أولاً: أبعاد وعناصر التنمية الاقتصادية في الإسلام.
أ - أبعاد التنمية.
ب - عناصر التنمية.

ثانياً: أولويات ومصادر تمويل الاستثمار في المنهج الإسلامي وكيفية تنميتها إسلامياً
أ - أولويات الاستثمار في المنهج الإسلامي.
ب - مصادر تمويل الاستثمار في المنهج الإسلامي وكيفية تنميتها.
ثالثاً: أساليب معالجة الركود في الاقتصاد العربي والإسلامي.
أ - أهم مشاكل الدول العربية والإسلامية.
ب - معالجة الركود في الاقتصاد العربي والإسلامي من وجهة نظر إسلامية.

الخاتمة والتوصيات.

أولاً: أبعاد وعناصر التنمية الاقتصادية الإسلامية

- أ - أبعاد التنمية الاقتصادية في الإسلام:
في الواقع أن أبعاد التنمية الاقتصادية في الإسلام ترتكز على المحاور الأتية:
١ - أنها ذات طبيعة شاملة، فهي تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية... الخ، وبالتالي فهي نشاط يقوم على قيم وأهداف المجتمع الإسلامي ولا تقتصر الرفاهية المستهدفة على هذه الحياة الدنيا بل تمتد أيضاً إلى الحياة الآخرة دون تعارض بين الحياتين، وهذا البعد التنموي الإسلامي لا يوجد في المفهوم المعاصر للتنمية.
- ٢ - إن نواة الجهد التنموي وأساس عملية التنمية هو الإنسان نفسه الذي كرمه الله

وأعزّه، ومن هنا فإن التنمية الإسلامية تعني توفير متطلبات كرامة الإنسان التي من شأنها إيجاد المسلم المعتزمت بتعاليم ربه ودينه، شاملة بيئته المادية والثقافية والاجتماعية، أما في المفهوم المعاصر فإن مفهوم التنمية يقتصر على البيئة المادية فقط.

٣- يركز الإسلام في الجانب الاقتصادي على ثلاثة مبادئ هامة:
أولها: الاستخدام الأمثل للموارد والبيئة الطبيعية التي وهبها الله للإنسان وسخرها له.

وثانيها: الالتزام بالولويات تنمية الإنتاج والتي تقوم على توفير الاحتياجات الضرورية لجميع أفراد المجتمع دون إسراف أو تقتير، وهذه الضروريات تشمل بالطبع جميع أنواع السلع والخدمات الضرورية التي تلزم ويتعين على المجتمع توجيه طاقاته نحوها، وتوفير هذه الضروريات واجب على المجتمع سواء تم ذلك من خلال آلية السوق أو لم توفر هذه المألفة ذلك، بل إن هناك ضروريات يتعين على المجتمع توفيرها بغض النظر عن التفاعل القائم لقوى العرض والطلب في الأسواق، فالربح ليس هو الدافع الوحيد للإنتاج في المجتمع الإسلامي، وبعد توفير الضروريات ينتقل المجتمع إلى توفير شبه الضروريات كمساكن الواسعة التي تتفق وظروف العصر، وأخيراً يأتي في نهاية سلم التفضيل الاجتماعي الكماليات التي تحقق للمجتمع الرفاهية.

وثالثها: أن تنمية ثروة المجتمع وسيلة لتحقيق طاعة الله وعمارة الأرض ورفاهية المجتمع وعدالة التوزيع بين أفراد كحق أساسي للمجتمع على أفراد.

٤- أن التنمية الاقتصادية في الإسلام نشاط متعدد الأبعاد حيث يجب بذل الجهود في عدة اتجاهات، فالإسلام يهدف إلى أحداث التوازن بين مختلف العوامل والاتجاهات.

ب- عناصر التنمية الاقتصادية:
إذا كانت عناصر التنمية تتشابه في جميع النظم الاقتصادية فهي في الإسلام تتركز في ثلاثة عناصر رئيسية:

أولها: ملائمة المناخ الاقتصادي لعملية التنمية.
فإذا كان البعض يرى أن صلاحية المناخ الملائم لعملية التنمية تتطلب عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وسيادة الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، بينما يرى البعض الآخر أن صلاحية المناخ للتنمية إنما تعني صلاحية المناخ الملائم للمنظمين حيث أنهم هم الذين يقودون النشاط الإنتاجي في المجتمع ويتحملون المخاطر وهي جوهر عملية التنمية، فإن المناخ الاقتصادي والاجتماعي في ظل المنهج الإسلامي لن يكون صالحاً لعملية التنمية إلا بالتمسك بالقيم التي أرساها الحق سبحانه وتعالى كسبيل للإيمان والتقوى، وخاصة قيمة العمل، لقوله سبحانه وتعالى: «وقل إعملوا فسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون» (سورة التوبة ١٠٥)، وقوله سبحانه وتعالى: «فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون» (سورة الجمعة ١٠)، وكذلك يقول سبحانه وتعالى: «وأخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله» (المزمل ٢٠).

وهذه الآيات الكريمة توضح أن الإسلام يحث على العمل بشكل قاطع وإن كل من يعمل يجب أن يجتهد في عمله ويتقنه قدر إمكانه طاعة الله، وحجاً في رسوله صلى الله عليه وسلم بغض النظر عن معاملة الآخرين له أراء أكمل عمله أو إتقانه، فالعلاقة هنا أصلاً بين المسلم وخالقه الذي يرزقه.

أما القيمة الثانية التي أرساها الحق سبحانه وتعالى كسبيل للإيمان والتقوى فهي أخذ

الحلال والابتعاد عن المعاملات المحرمة، وهي إحدى القيم الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، ومن أهم تلك المعاملات المحرمة الربا والاحتكار، فالربا محرم بنص القرآن الكريم بشكل لا يقبل الجدل، يقول سبحانه وتعالى: «وأحل الله البيع وحرم الربا» (سورة البقرة ٢٧٥)، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى الأخذ والمعطي فيه سوء» ويندرج تحت قيمة الأخذ بالحلال والابتعاد عن الحرام، كل كسب ينشأ من أي شكل من أشكال الاحتكار، فالاحتكار محرم في نظر الإسلام، يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم «من احتكر طعاماً فهو خاطيء» رواه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم «بئس العبد المحتكر، أن أرخص الله الأسعار حزن وأن أغلاها فرح» رواه الطبراني وورزين في جامعهم، وقوله صلى الله عليه وسلم «من احتكر حكره يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطيء» (رواه أبوهريرة)، ولا يقتضي الفقه الإسلامي بتحريم الاحتكار وإنما يوجب على الدولة أن تمنع الاحتكار وتصادر الأموال المحتكرة، قال ابن القيم: «إن المحتكر الذي يعتمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد أغلاؤه هو ظالم لعموم الناس، ولهذا كان لوي الأمر أن يكره المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس في مخصته، أو سلاح لا يحتاج إليه والناس يحتاجون إليه للجهاد».

وثالث القيم التي أرساها الحق سبحانه وتعالى كسبيل للإيمان والتقوى فهي العدالة في توزيع الدخل وذلك مصداقاً لقوله سبحانه وتعالى «ولئلا يكون دولة بين الأغنياء منكم» (سورة الحشر ٧). وذلك من خلال قوانين الميراث وفريضة الزكاة وتحريم الإسلام للربا والاحتكار والغرر.

وتود الإشارة هنا إلى أنه من أسباب تدهور سوء الدخل أن تداول الأموال بين أيدي مختلف الطبقات هدفاً لغفل كثير فائز على الحركة الاقتصادية ككل فهناك أساليب جديدة دخلت الأسواق الإسلامية وأخلت بالتوازن الاقتصادي وحسن التوزيع، فمثلاً تركزت الأموال في أيدي الطبقة الغنية، وإهمال عنصر المضاربة الشرعية بحيث يكون المال من جهة والعمل من جهة أخرى، والحدود المفتوحة للتملك في الشركات الكبيرة، وحقوق الامتياز التي تعطي لمشاريع معينة شبه احتكارية، حيث أن هناك بعض الطبقات التي تتحارب للحصول على المشاريع الحكومية في غياب المنافسة الحرة، كما أن أنظمة الوكالات الأجنبية التي لاتحدث أي تطوير اقتصادي ولاتضيف قيمة حقيقية للاقتصاد الوطني، بل تعمل في واقع الأمر على نزح الأموال للخارج، فنظام الوكالات يتعارض مع حديث الرسول صلى الله عليه وسلم «لا يلتقي حاضر ببادي». حيث يتم تحديد الأسعار بعيداً عن آلية السوق ويتربط على ذلك أن تذهب الأرباح إلى فئة محدودة لاتساعد على تنمية الطلب داخل السوق خاصة في ظل عدم وجود أنظمة تحدّد الحد الأقصى في ملكية الشركات المساهمة.

ثانيها: ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي:

إن انخفاض معدل التكوين الرأسمالي في الدول العربية والإسلامية يرجع أساساً إلى اختلاف الهياكل الاقتصادية وسوء التوزيع مما يحفز الكثير من الأثرياء على تحويل أموالهم خارج الدول وهذا يعتبر تسرب من الحلقة الاقتصادية التي سوف نتحدث عنها فيما بعد.

فالدول العربية والإسلامية بصفة عامة مثلها كالدول النامية تتسم بانخفاض معدل تكوين رأس المال ومعدل النمو الاقتصادي، يعزى ذلك أساساً إلى انخفاض معدل الادخار الذي يرجع بدوره إلى انخفاض الدخل القومي الحقيقي وارتفاع الميل للاستهلاك، فإذا تمسكت هذه الدول بمبدأ التوسط والاعتدال في الاستهلاك لقوله سبحانه وتعالى: «وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين» (سورة الأعراف ٣١). وكذلك قوله سبحانه وتعالى: «والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً» (سورة الفرقان ٦٧). فإن التمسك بهذه القيم يؤدي إلى تخفيض الميل للاستهلاك وبالتالي زيادة الميل للادخار، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى توفير الأموال اللازمة للاستثمار وتمويل التنمية الاقتصادية بها، على أن يتم في المرحلة الأولى من عملية تكوين رأس المال التركيز على الاستثمار في الأنشطة التي تشبع الحاجات الضرورية مثل الاستثمار في الزراعة لتنمية الانتاج من المحاصيل الغذائية والثروة الحيوانية، والاستثمار في الصناعة لتنمية الانتاج من الملابس والسكن.

ثالثاً: الأخذ بفنون الإنتاج المتقدمة (التكنولوجيا):

إن ديننا الإسلامي يحثنا على الأخذ بفنون الإنتاج المتقدم، فالتقدم التكنولوجي هو جوهر عملية النمو الاقتصادي حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار وبالتالي ارتفاع معدلات نمو الدخل القومي، حتى أن البعض يرى أن التنمية الاقتصادية تتمثل في الانتقال من المجتمع الذي يتسم بمعدلات منخفضة للتكوين الرأسمالي والفن الانتاجي إلى مجتمع يتميز بمعدلات مرتفعة للعنصرين المذكورين، إلا أننا يجب أن نأخذ في الاعتبار أن تطبيق بعض الفنون الانتاجية الحديثة يجب أن يراعى المزج التكنولوجي الذي يوفر أكبر قدر ممكن من فرص العمل.

أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية:

إذا كان تحقيق التنمية هو هدف تسعى اليه جميع الدول العربية والإسلامية في وقتنا الحاضر فإن ذلك يرجع إلى عنصرين أساسين:

أولهما: أن التنمية ضرورة اقتصاد لهذه الدول:

فهي تعاني من عدة مشاكل أهمها انخفاض مستويات الدخل والاستثمار وانخفاض في الكفاءة الانتاجية، واختلاف الهياكل الاقتصادية... الخ، ويتولد من هذه الخصائص العديد من المشاكل الاقتصادية أهمها:

١- انتشار البطالة:

بنوعها سواء البطالة الظاهرة (الاجبارية) أي أنه يوجد في المجتمع قوة عاملة تبحث عن فرص عمل ولاتجدها وقد يكون ذلك نتيجة لعدم وجود دراسات تربط بين التعليم وسوق العمل، أو نتيجة لاستخدام أساليب انتاجية متقدمة ذات كثافة رأسمالية عالية تقلل من الحاجة إلى العمالة، أو بطالة مقنعة تنتج من انخفاض الانتاجية بسبب وفرة عنصر العمل ونسبة عناصر الانتاج الأخرى.

٢- عدم مرونة جهاز الانتاج:

حيث تتصف معظم هذه الدول بزيادة الأهمية الاقتصادية لقطاع الزراعة ومن المعلوم أن عرض المنتجات الزراعية قليل المرونة بالنسبة للتغيرات في الأسعار وزيادة الطلب

عليها، وكذلك نتيجة لاعتماد الانتاج الزراعي على عدة عوامل طبيعية غير قابلة للتحكم فيها

٣- التقلبات الاقتصادية:

حيث تتسم اقتصاديات الدول الإسلامية بالتذبذب نتيجة لوجود تقلبات في مستوى الطلب الخارجي على صادراتها والتي في الغالب هي مواد أولية وتمثل جزءاً هاماً من النشاط الاقتصادي لهذه الدول مما يعرضها لمشكلات اقتصادية جسيمة مثل التضخم أو الانكماش.

ويتبين مما سبق أن الدول العربية والإسلامية عموماً تعاني من مشاكل اقتصادية تتعلق بالهياكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة بتلك الاقتصاديات، ومن ثم فإن معالجتها لا يتم في المدى القصير، وإنما يتطلب ذلك أحداث نوع من التنمية الشاملة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيهما: التنمية ضرورة شرعية:

فإذا كان الهدف الأساسي للشرعية الإسلامية هو تحقيق رفاهية وسعادة الانسان في الدنيا والآخرة فإن ذلك يتطلب ان تقوم الدولة الإسلامية بواجباتها على خير وجه بما يضمن الحاجات الأساسية لمواطنيها من غذاء ومسكن وملبس وتعليم وعلاج... الخ، ومن توفير لفرص عمل شريفة لهم، ومن توزيع عادل للدخل بين المجتمع مصداقاً لقوله سبحانه وتعالى: «كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم» (سورة الحشر: ٧).

ولاشك أن هذه الوظائف الاقتصادية للدولة تتضمن تحقيق المتطلبات الأساسية للتنمية الشاملة في المجتمع، ومن هنا فإن الدين الإسلامي وضع الأطار العام الذي يضمن تحقيق تنمية المجتمع باعتبارها الوسيلة الضرورية للقيام بالواجبات الشرعية للدولة في المجال الاقتصادي.

أولاً: المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية تعريفات كثيرة، فمنها أن التنمية هي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي إلى أحداث زيادات حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل، ومنها مايقول بأن التنمية الاقتصادية تعني اجراء تغيرات جذرية في تنظيمات وفنون الانتاج وهيكـل الناتج وفي توزيع عناصر الانتاج بين مجالات الانتاج المختلفة مما يؤدي إلى زيادة عناصر الانتاج المستخدمة وكفاءة هذه العناصر ومن ثم زيادة الناتج القومي أو المحلي، وهناك تعريف ثالث ينظر إلى عنصر رأس المال بصفة خاصة باعتباره أكثر عناصر الانتاج ندرة في الدول النامية، على أنه المحرك الرئيسي لعملية التنمية ومن ثم فينبغي أن تقترب التنمية بهدف زيادة معدلات التراكم الرأسمالية إلى أقصى حد ممكن.

وهذه التعريفات وغيرها تركز على جانب واحد فقط من التنمية وهو تكوين رأس المال، أي زيادة تتفق والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه التنمية في الدول النامية، إذ لا بد لكي تنجح التنمية الاقتصادية أن يواكبها تنمية اجتماعية تعمل على تغيير القيم والعادات والتقاليد التي تشكل أنماط السلوك في المجتمع.

المبحث الأول: محاور تحقيق التنمية

من التعريفات السابقة للتنمية يمكن أن نتعرف على أن المتطلبات التي يجب توافرها حتى تتحقق التنمية في أي مجتمع تنحصر في محاور ثلاثة:

أولها: المتطلبات الاجتماعية والسياسية:

ويقصد بذلك توفير درجة من الأمن والاستقرار والعدالة، وهو ما يعرف بالمناخ الاقتصادي والسياسي والتشريعي يطمئن اليه متخذو القرارات الاستثمارية، وتعتبر هذه المتطلبات من العوامل الهامة في حفز التنمية وتمثل في ذلك السوق البهيئة التي تحيط بالاستثمارات المزمع قيامها، وإذا لم يتوافر مثل هذه المتطلبات فإن ذلك يزيد من عنصر عدم التأكد كما يزيد من درجة المخاطر.

وثانيها: المتطلبات الاقتصادية للتنمية:

وتشمل الموارد الاقتصادية المتاحة لدى المجتمع (عناصر الإنتاج) ويتوقف ذلك على حجم العمل، أي على الجهد المبذول في العملية الإنتاجية، وهذه بدورها تتوقف على المقررة والرغبة في العمل لدى أفراد المجتمع للمشاركة في العملية الإنتاجية، كما تتوقف على حجم رأس المال المتاحة في المجتمع.

أما المحور الثالث لمتحدين التنمية فهو يتركز في مفهوم العدالة في التنمية،

وتلخص ذلك أن يتم توزيع الناتج المتولد من عملية التنمية بطريقة تحقق العدالة بين أفراد المجتمع، كما تعني العدالة أيضا أن تكون التنمية شاملة ومتوازنة بين جميع اقاليم البلد الواحد وهو ما يسمى بالتنمية المحلية أو الإقليمية.

ونضيف على أنه بالرغم من اهتمام بعض الاقتصاديين بالعوامل الاجتماعية وصلتها بالتنمية الاقتصادية وتزايد أهمية الاستثمار البشري سواء في مجال التعليم أو الصحة.. الخ، إلا أن ذلك ما هو إلا امتداد لنظرية رأس المال وذلك بالدخول في مجالات جديدة لم يتطرقها من قبل، ومن أمثال هؤلاء الاقتصاديين هوزلتر Hoeselitz الذي يعتبر أن تهية الظروف الاجتماعية في دولة ما بشكل يسمح بزيادة أعداد المنظمين القادرين على القيام بعملية التجديد والتحديث هي المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وهذه المحاولات وغيرها فيما بعد ساعدت على إدخال العوامل الاجتماعية في صميم دراسة التنمية الاقتصادية.

أن مناقشة مفهوم التنمية في الإسلام يعتبر المنطلق الرئيسي لتحديد أهدافها والسياسات اللازم اتباعها لتحقيق تلك الأهداف والموارد المطلوبة كما ونوعا، ومفهوم التنمية في الإسلام يبدأ من مسلمة أن الموارد كلها - في السموات والأرض - مسخرة لخدمة الإنسان والتزامه في ضوء تسخير الموارد له بالعمل على أن يتحرر المجتمع كأفراد ومجموع من ضغط الحاجة، وأن يضمن للفرد في المجتمع المسلم إشباع حاجاته الأساسية كلها إشباع الكفاية بما يتلاءم باستمرار مع المتوسط السائد للمعيشة في المجتمع بغض النظر عن عقيدته.

والتنمية بهذا المعنى ذات مضمون ديناميكي يعني استمرارها ليحقق الإنسان من خلال درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة وترشيد استغلالها لتحقيق مستويات متزايدة من الدخل، وعلى ذلك نستطيع أن نخلص إلى تحديد اطار العمل التنموي في الإسلام

وهدفه فيمايلي:

أ - الوصول لمجتمع «القدرة» التي تمتلك عناصر القوة الاقتصادية والحضارية والعسكرية اللازمة لحماية وتأمين المجتمع.

ب - مجتمع القدرة هو مجتمع الرفاهية وهو ما يتضمن زيادة الإنتاج بمفهومه الواسع وعدالة التوزيع بمفهوم محدد يتطلب تحقيق الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي.

ج - تحقيق التوازن النفسي لأعضاء المجتمع كنتيجة منطقية للاشباع المادي والتوازن الاجتماعي.

د - توافر الحافز على التنمية واستمرارها باعتبارها تكليفا دينيا يلزم به الفرد والمجتمع وتقوم الدولة على تحقيقه.

وإذا حاولنا الاستفادة من التعاريف السابقة للتنمية الاقتصادية لوضع مفهوم إسلامي للتنمية فإنه يلزمنا اساليب تنموية تناسب معتقداتنا وقيمنا الإسلامية ويتمشى مع التغيرات في الظروف المختلفة، فمن المعلوم أن الإسلام لا يقتصر على مجموعة من المعتقدات بل إنه يقدم دلائل محددة للحياة وبرنامج للعمل، كما أنه يعالج مشكلة التنمية الاقتصادية كجزء من مشكلة أوسع هي تنمية الإنسان، حيث يهتم بجميع نواحي التنمية الاقتصادية ولكن في إطار التنمية الشاملة للإنسان دائما، فالإنسان هو محور الاقتصاد الإسلامي، فهو المحور والهدف في كل مبادئه وتعليماته، وتظل التنمية الاقتصادية عنصرا متكامل لا يمكن فصله عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإنساني، لذا فإن منهج التنمية الإسلامية يتفق تماما مع المجتمعات الإسلامية ويكفل تفاعل هذه المجتمعات مع نموذج التنمية واستجابتهم لهم، حيث جاء الإسلام بتعاليمه الاقتصادية مؤكدا حق الفرد وحق الجماعة في الاستمتاع بحياة آمنة.

كما يمكن ارساء المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية على أساس آيات من القرآن الكريم ومن السنة النبوية الشريفة، فالله سبحانه وتعالى يقول: «قللت استغفروا ربكم إنه كان غفارا، يرسل السماء عليكم مدرارا، ويمدكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا» (سورة نوح، الآيات ١٠ - ١٢). وقوله سبحانه وتعالى: «والبلد الطيب يخرج نباته بأذن ربه الذي خبث لا يخرج إلا نكدا كذلك نصرف الآيات لقوم يشكرون» (سورة الأعراف ٥٨)، وكذلك قوله عز وجل: «ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون» (سورة الأعراف ٩٦). والآيات السابقة توضح أنه في حالة التوبة إلى الله والاستغفار فإنه يترتب على ذلك زيادة الرزق ونزول البركات من السماء واعداد المؤمنين بالأموال والبنين، أما الغفلة عن طاعة الله والاستغفار في المعصية فإنها تعرض صاحبها لسخط الله تعالى وغضبه فيحرم من الأمن والطمأنينة في الرزق.

والقول بأن التنمية تتوقف على الاستغفار لا يعني أبدا عدم أعمال العقل أو التدبير البشري في كيفية تنمية النشاط الانتاجي، فنحن في حاجة لأن نفكر كاقصاديين مسلمين في العلاقة بين الاستغفار والخروج من إطار التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وفي العلاقة بين درجة التمسك بالقيم الإسلامية وبين درجة التنمية الاقتصادية.

ثانيا: أولويات ومصادر تمويل الاستثمار في المنهج الإسلامي وكيفية تنميتها إسلاميا

أ- أولويات الاستثمار وفقا للمنهج الإسلامي:

إن الفقه الإسلامي يحتوي على نظرية تسمى «نظرية المقاصد الإسلامية» وهي تمثل روح النصوص جميعاً، والمقاصد الشرعية هي: الاهتمام بمصالح الإنسان في حياته الدنيا وفي الآخرة، وقد قسمها الفقهاء إلى: ضروريات وتشمل الدين، العقل، العرض، النفس، النسل، فكل ما يحافظ على هذه العناصر يأتي في المقدمة، ثم حاجيات والتي تسهل حياة الإنسان وترفع عنه الحرج، ثم التكميليات. فعلى هذا الأساس تكون أولويات الاستثمار في الإسلام البدء في الضروريات (والتي تشمل الغذاء، المسكن، الملبس، الأمن، والصحة... الخ) ولو نظرنا إلى ذلك لوجدنا أن غالبية الدول العربية والإسلامية تؤتي من حيث ضرورياتها، فأغلبها دول مستوردة للغذاء أو مواد البناء أو الملابس، حيث يذهب جل دخلها القومي في استيراد هذه المستلزمات.

الاستثمار في المفهوم الإسلامي ودوافعه:

لا يختلف تعريف الاستثمار كثيراً في الاقتصاد الوضعي، إلا فيما يتعلق بأن يتم الاستثمار داخل الحدود التي تقرها الشريعة الإسلامية وأن يتم توجيهه لتنمية الطاقات الإنتاجية التي تشبع حاجات المجتمع وفقاً لأولويات التنمية الإسلامية، أي أن النشاط الاستثماري يجب أن يمارس في إطار القواعد والأحكام الشرعية دون أي إخلال بهذه القواعد وهذا يستلزم أن يتم النشاط الاستثماري على أساس التمسك بقواعد المعاملات الإسلامية كلها، فيتمسك الأفراد بقوة الله ومكارم الأخلاق في جميع المعاملات الخاصة بالنشاط الاستثماري والمحيط به، مراعاة المصالح العام لهذا النشاط وأداء الزكاة الواجبة فضلاً عن الالتزام بكافة الحقوق الأخرى القائمة تجاه المجتمع الإسلامي. أما فيما يتعلق بدوافع الاستثمار فهي إذا كانت في الاقتصاد الوضعي تتمثل في الرغبة في الربح حيث يعتبر الربح هو الهدف الأساسي لاتخاذ قرار الاستثمار، ومواجهة زيادة محتملة في طلب السوق على السلعة المنتجة، والأخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية، لأن التقدم التكنولوجي له مزايا عديدة منها خفض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة وزيادة المقدرة الإنتاجية والنافسية للمشروع، وقد يكون دافع الاستثمار هو التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية التي نالت استقلالها حديثاً حيث توجه جميع إمكاناتها للتنمية الاقتصادية.

وإذا كانت الدوافع السابقة تمثل دوافع الاستثمار بصفة عامة فإنها لا تتعارض بصفة إجمالية مع الاقتصاد الإسلامي إلا في بعض الأمور، فبالنسبة لمسألة الربحية كدافع للاستثمار نجد أنه إذا كان الهدف الأساسي للمشروع الخاص من الاستثمار هو تحقيق الربح بلا أية قيود فإنه في النظام الإسلامي يقوم المشروع الاستثماري على أساس الموازنة بين الربح الذي يستهدفه المستثمر والمصلحة العامة، وأن الدافع الأساسي للقيام بالاستثمار في ظل الشريعة الإسلامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل التمسك بالحلال والابتعاد عن دائرة الحرام (أي بمعنى آخر التمسك بالقيم في التعامل).

وفيما يتعلق بمواجهة زيادة محتملة في طلب السوق على السلعة المنتجة فإنه في النظام الإسلامي يجب أن لا يقترب ذلك بالرغبة في السيطرة على السوق جزئياً أو كلياً أو احتكار السلع حيث أن هذه الأمور مرفوضة في الإسلام.

أما بالنسبة للأخذ بالأساليب التكنولوجية فإن الإسلام يحبذ الرقي والتقدم وهناك الكثير من الآيات القرآنية والحديث النبوية الشريفة التي تؤكد على حتمية الأخذ بالفنون

الانتاجية المتطورة في النشاط الإنتاجي شريطة ألا يكون لها تأثير عكسي على الأيدي العاملة، ويكفي الإشارة إلى الحديث الشريف (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه). وأخيراً فيما يتعلق بالاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية فهذا أمر مطلوب لجميع الدول الإسلامية، على أن يكون هدف التنمية في المجتمع الإسلامي ليس هدفاً اقتصادياً محضاً وإنما هو بالضرورة مرتبط بالأهداف الاجتماعية الأساسية كالتكافل الاجتماعي والعدالة في توزيع الدخل، أي يجب أن نأخذ في الاعتبار قضية التوازن الاجتماعي مع قضية التوازن الاقتصادي.

بـ مصادر تمويل الاستثمار في المنهج الإسلامي وكيفية تنميتها إسلامياً هناك عدة مصادر لتمويل عملية التنمية (بخلاف المصادر المعروفة مثل الزكاة والخراج والجزية والعشور) تأتي في مقدمتها المدخرات الحقيقية ويعتبر من أهم مصادر التمويل، يليه التمويل المصرفي الإسلامي والإدخار الإجباري، هذا بالإضافة إلى الدين العام. أولاً: بالنسبة للمدخرات الحقيقية:

فإن الدول الإسلامية - شأنها شأن معظم الدول النامية - تعاني من انخفاض القدرة على الادخار نتيجة لانخفاض الدخل القومي الحقيقي (وبالتالي متوسط نصيب الفرد منه) وكذلك نتيجة لارتفاع الميل للاستهلاك، فانخفاض مستوى الدخل الفردي في الدول النامية لا يتيح لغالبية أفرادها القيام بعملية الادخار على الإطلاق، فإذا ما تمسكنا بالقيم الإسلامية كما سبق وإن ذكرنا، مصداقاً لقوله سبحانه وتعالى: «كلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين» (سورة الأعراف ٣١)، وقوله سبحانه وتعالى: «الذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً». فلنا أن نتوقع تغير السلوك الاستهلاكي، فالإسراف نهى عنه في الإسلام لأنه مفسد للمفرد والجماعة، والإسلام ينهي بشدة بالغة عن صرف المال بغير الحق في ترف أو سفة فإنه يصنف المترفين بالمجرمين لقوله تعالى: «واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين» (ولاشك أن الإسراف أجرام في حق المجتمع).

ونود الإشارة هنا إلى أن الإسلام لا يحرم الكماليات على المسلمين، فلهم أن يتمتعوا بزيادة استهلاكهم منها على أساس أنها تدخل في دائرة الطيبات من الرزق التي لم يحرمها الله سبحانه وتعالى لقوله: «قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لعلهم يعلمون» (سورة الأعراف ٣٢) ومن هنا فإن الإسلام يحض الناس على التمتع بطيبات الحياة وزينتها ويأمرهم في الوقت نفسه إلا أن يسرفوا وأن يتعدوا عن سلوك المترفين، ومن المنطقي أن نتوقع تغير السلوك الاستهلاكي للفئات القادرة على الادخار في الدول الإسلامية، إذا ما تمسكت بمبدأ التوسط أو الاعتدال في الاستهلاك، فمن المؤكد أن الإسراف مرتبط بارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك، حيث ينفق معظم الدخل في هذه الظروف لاشباع حاجات استهلاكية من الممكن للمفرد أن يتخلى عن جانب منها إذا ما تمسك بمفهوم الرشd الاقتصادي الإسلامي في تصرفاته الاستهلاكية والواقع أن عامل المحاكاة يلعب في المدى الطويل دوره في انتقال أنماط الاستهلاك الترفي من أصحاب الدخل المتوسطة أو المنخفضة، كما يلعب نفس العامل في نقل أنماط الاستهلاك الترفي من المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات النامية وخاصة من خلال وسائل الإعلان والدعاية، وهذا التقليد والمحاكاة أمور يرفضها الإسلام من خلال التوجيهات الدينية التي تحجب لكل فرد الالتزام بالقيم الإسلامية وتفهمه.

إن اتفاق المال مسئولية يحاسب عليها المرء يوم القيامة، وإن تحري أوجه الانفاق

الاستهلاك التي تشبع الضرورات الأساسية أمر واجب قبل الانفاق على الضرورات التكميلية أو الكماليات، وأن على الفرد أن يوازن بين احتياجاته واحتياجات من يعولهم من جهة وبين إمكانياته المادية من جهة أخرى بغض النظر عن تصرفاته أو سلوك الآخرين. وهناك دور أيضا يقع على الحكومة يمكن أن تقوم به من خلال وسائل النشر والدعاية في سبيل تعليم وأرشاد واقناع الفئات الغنية نسبيا بعدم الاسراف في الاستهلاك الترفي. خلاصة القول إنه بالإمكان تخفيض الميل للاستهلاك، وبالتالي زيادة الميل لادخار بالنسبة للفئات المرتفعة الدخل نسبيا في الدول النامية سواء عن طريق التعليم والإرشاد الديني والاقتصاد، وتارة عن طريق استخدام ولي الأمر (الحكومة) لحق شرعي في صالح الجماعة يتمثل في الحد من الاستهلاك الترفي الذي لانفع يرجى من ورائه عن طريق التحكم في الواردات باهظة الثمن برفع الرسوم الجمركية عليها.

ثانياً: بالنسبة للتحويل المصري:

يمكن القول إن وجود جهاز مصري فعال من أهم العوامل التي يمكن أن تساهم في تعبئة المدخرات الحقيقية، على أن يقوم هذا الجهاز بالقيام بأساليب الاستثمار الإسلامية مثل المضاربة، المراجعة والمشاركة... الخ، وكذلك تأسيس صناديق استثمارية لتنمية الصناديق... الخ.

فلاشك في أهمية الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية لجذب وتجميع مدخرات المسلمين غير الراغبين في التعامل مع المصارف الربوية ثم استخدام هذه المدخرات بما يخدم أهداف المجتمع الاستثمارية بالوسائل التي تسمح بها الشريعة الإسلامية والتي أشرنا إليها سابقاً.

ثالثاً: بالنسبة لادخار الاجباري:

إذا كان على الحكومة الإسلامية أن تبذل أقصى ما في طاقتها لتجميع وتعبئة المدخرات الاختيارية لأفراد المجتمع وتوجيهها إلى المنافذ الاستثمارية الملائمة وذلك بالطرق الاختيارية انطلاقاً من حرية الأفراد في استخدام أموالهم التي اكتسبوها بالحلال، فإنه يجوز لها في أوقات معينة أن تلجأ إلى طرق الادخار الاجباري لتمويل بعض المشروعات الضخمة اللازمة للتنمية في حالة انخفاض حجم المدخرات الحقيقية وهي حالة الكثير من الدول الإسلامية وقد يتم ذلك عن طريق فرض ضرائب اضافية على بعض السلع تكون مكملة لدور الزكاة في المجتمع الإسلامي ومن أمثلتها:

أ- فرض ضرائب التجارة تصل إلى ٣٣٪، كما ذكر المقدس في كتابه «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» مانصه «وقرروا أن يصل إلى خزائنة السلطان ثلث أموال التجار وثم تفتيش صعب».

ب- فرض ضريبة على انتقال العقارات من شخص إلى آخر عن طريق البيع والشراء تصل إلى ٢٪ من سعر البيع كما ذكر المقرري في خططه وكانت تسمى ضريبة القرايط وهي تماثل ضريبة التصرفات العقارية التي تطبقها بعض الدول المعاصرة.

ج- فرض ضريبة على التركات بلغت ثلث التركة كما يقول المقرري في خططه.

د- فرض ضريبة على الكلا الذي ترعاه الأغنام والبهايم بالمرعى، كما ذكر المقرري.

هـ- فرض ضريبة على ما يصاد من البحر سميت بالمصايد كما ذكر المقرري.

والواقع أن الإجازة الشرعية لفرض هذه الضرائب تدل على سعة النظام المالي الإسلامي شريطة عدم وجود ممارسات خاطئة في فرض هذه الضرائب تفعل من كاهل الممولين، وممارسات خاطئة أيضاً في تحصيلها بما يلزم مراعاة الأسس والفرائض الإسلامية.

رابعاً: الدين العام:

وإذا كانت الموارد السابقة غير كافية فيمكن للدولة الإسلامية أن تلجأ إلى الدين العام (في صورة أسهم، صكوك القرض الحسن وصكوك مضاربة) كمصدر للتمويل، حيث أن هناك أسلوباً اتبعه الرسول صلى الله عليه وسلم في الاقتراض أو الدين العام وهو الاقتراض من المولدين من حساب زكاتهم عن سنوات قادمة، أي تعجيل الصدقات كما ذكره أبو عبيدة عندما بعث الرسول صلى الله عليه وسلم عمر إلى العباس على الصدقة فقال العباس قد عجلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة، فرفع عمر ذلك إلى الرسول صلى الله عليه وسلم «صدق عمي» قد تعجلنا منه صدقة سنتين، وفي رواية أخرى «أنا كنا قد احتجنا فتعجلنا صدقة العباس سنتين»، ولكن يلزم أن يسبق الالتجاء للدين العام ضغط بعض النفقات، فإن أمكن ذلك فلا يتم اللجوء إلى الدين العام كما يقول الماوردي في عبارة بليغة «وإذا اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما واتسع لأحدهما صرف فيما يصير منهما ديناً فيه، فلو ضاق على كل واحد منهما جاز لولي الأمر أن خاف الفساد أن يقترض على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الاتفاق، وكان من حدث بعده من الولاة مأخوذ انقضائه إذا اتسع له بيت المال»

الجدير بالذكر أن اللجوء إلى أسلوب الدين العام يجب أن يكون لتمويل حاجات حقيقية وليس لاستهلاك الدولة.

أما بالنسبة للسندات فتظروا لما يشوبها من معاملات ربوية، فيمكن أن تستبدل بصيغة إسلامية أخرى وهي التاجر المتهني بالتملك، إذ تصدر الحكومة صكوك ملكية منتهية بالتملك تثبت ملكية المستثمر في أصل من الأصول وبالتالي يستحق إيجار سنوي مقابل هذه الملكية، وتسدد أقساط من رأس المال المدفوع سنوياً قد تمتد إلى عشر أو خمس عشرة سنة وذلك تهريباً من دفع فوائد مربوطة على رأس المال وإنما يكون هناك أرباح مرتبطة بالعائد على النشاط المستثمر في هذه الأموال.

ثالثاً: أساليب معالجة الركود في الاقتصاد العربي والإسلامي

لأشك أن الدول العربية والإسلامية بصفة عامة تختلف فيما بينها من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية والاتجاهات السياسية، ولكنها تتفق في نقطة واحدة وهي أنها جميعاً - حتى الدول الغنية منها - تعتبر دولاً نامية وأن معظم هذه الدول لا تكفي مواردها الداخلية لتحقيق أهدافها الاستثمارية، الأمر الذي يوجب محاولة تنمية مصادر التمويل الداخلي عن طريق العودة إلى التمسك بالقيم الإسلامية التي تحبذ ضغط الاستهلاك وتنمية المخرجات وابتاحة الفرصة للاستثمار وغير ذلك من الجهود التي تستهدف تعبئة الفائض الاقتصادي بعملية التنمية بوسائل إسلامية وتحديد الأولويات الاستثمارية وفقاً لمنهج إسلامي في التنمية.

وسوف نبدأ بالتعرف على أهم المشاكل التي تواجهها الدول العربية والإسلامية بصفة عامة وطرق علاجها وفقاً للمنهج الإسلامي:

أ - أهم مشاكل الدول العربية والإسلامية

١ - فجوة الموارد وتدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول العربية والإسلامية:

من الضروري التعرف على الموقف الراهن للدول العربية والإسلامية بالنسبة لفجوة الموارد وتدفقات رأس المال الأجنبي إلى هذه الدول حتى يمكننا التعرف على حجم المشكلة

وكيف يمكن مواجهتها عمليا.

والجدول التالي يوضح بياناً بالنتائج المحلي الاجمالي للدول الاسلامية في عام ١٩٩١ م ومقارنة بالعام ١٩٧٠ م والنسب المئوية للاستثمار والادخار في هذا الناتج. تطور الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعه على الاستثمار المحلي الاجمالي، والادخار المحلي الاجمالي لعينة مختارة من الدول العربية والاسلامية.

الدولة	الناتج المحلي الاجمالي بملايين الدولارات	الاستثمار المحلي الاجمالي	الادخار المحلي الاجمالي	ميراث الموارد	القروض طويلة الاجل بالليونة
١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠
بنجلاديش	٦٦٦٤	٢٣٣٩٤	١١	٧	٣
مالي	٣٣٨	٢٤٥١	١٦	٢٣	١٠
أوغندا	٢٤٠	١٣	١٦٤	٦	١٠
بنين	٣٣٢	١٨٨٦	١٢	٥	١٢
باكستان	٩١٠٢	٤٠٢٤٤	١٦	١٩	١٦
أنغولا	٨٦٥	٥٧٧٤	١٦	١٤	١٦
موريتانيا	١٩٧	١٠٣٠	٢٢	٣٠	١٦
اليمن	٧٥٢٤	١٣	١٣	٢	٢
أندونيسيا	٩٦٥٧	١١٦٤٧٦	١٦	٣٥	١٦
مصر	٦٥٩٨	٣٠٢٦٥	١٤	٩	٢٠
المغرب	٣٩٥٦	٢٦٧٥٢	١٨	٢٢	١٨
الكاميرون	١١٦٠	١١٦٦٦	١٦	١٥	١٥
نونس	١٢٤٤	١١٥٩٤	٢٣	١٧	٢٣
تركيا	١١٤٠٠	٩٥٧٦٣	٢٠	٢٠	٢٠
سوريا	١٤٠٠	١٧٢٢٦	١٤	١٠	١٠
الأردن	٣٥٢٤	٣٥٢٤	٢١	٢١	٢١
ماليزيا	٤٢٠٠	٤٦٩٨٠	٢٢	٥٦	٢٢
الجزائر	٤٥٦٦	٣٢٦٧٨	١٦	٣٠	٣٠
السعودية	٣٨٦٦	١٠٨٦٤٠	١٦	٤٧	١٦
النموراد	١٩٠١	١٤	١٤	١٥	١٤
سيراليون	٣٨٩	٧٤٣	١٧	١١	١٧
ايران	١٠٩١٤	٩٦٩٨٩	١٩	٢٥	١٠

المصدر: البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٣ م

— غير متوافر

يتضح من البيان السابق انه فيما عدا اندونيسيا فان جميع الدول الاسلامية في عام ١٩٩١ م تواجه ميزانا سالبا وهو ما يمثل فجوة الموارد، ويلاحظ أن الفجوة تقل في عدد محدود من الحالات عن ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، أما معظم الحالات فهي ترتفع أكثر من ١٠٪ بل تصل هذه الفجوة إلى ٢٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا، وإلى ١٧٪ في مالي، إلى ١٦٪ في باكستان، وهذا يوضح مدى اتساع حجم فجوة الموارد المحلية ولكن يعتبر من جهة أخرى مؤشرا على استثمارية طموحة جدا في هذه الدول.

كما يوضح الجدول السابق أيضا القروض الطويلة الأجل المندفقة إلى الدول العربية والاسلامية وهذه الارقام تمثل في مجموعها صافي تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول الاسلامية وهي تسهم في تغطية جانب من العجز في موازين مدفوعاتهما، وبعبارة أخرى فان هذه التدفقات من رأس المال الأجنبي إلى الدخل تقابل زيادة الواردات عن الصادرات.

٢- تزايد العجز في ميزان الحساب الجاري وتساعد المديونية الخارجية:

وإذا نظرنا إلى قوة الموارد كفرق بين الواردات والصادرات من السلع والخدمات والتي تتمثل في ميزان المدفوعات (ميزان الحساب الجاري) وكذلك إلى تطور الدين الخارجي وهو ما يوضحه البيان التالي:

**تطور ميزان الحساب الجاري والدين العام الخارجي
لعينة مختارة من الدول العربية والإسلامية**

الدولة	ميزان الحساب الجاري		الدين العام الخارجي	
	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١
بنجلاديش	١١٤-	٢١٠-	٤٠٥٣	١٣٠٥١
مالي	٢-	٣٧-	٧٣٢	٢٥٣١
أوغندا	٢-	١٨٢-	٦٩٥	٢٨٣٠
بنين	٣-	٨٩-	٤٢٤	١٣٠٠
باكستان	٦٦٧-	١٥٥٨-	٩٩٣٦	٢٢٩٦٩
السنگال	١٦-	١٣٣-	١٤٧٣	٣٥٢٢
موريتانيا	٥-	١٢٥-	٨٤٤	٢٢٩٩
اليمن	-	٢٢	١٦٨٤	٦٤٦٠
اندونيسيا	٣١٠-	٤٠٨١-	٢٠٩٤٤	٧٣٦٢٩
مصر	١٤٨-	٢٤٠٤-	٢٠٩١٥	٤٠٥٧١
المغرب	١٢٤-	٣٩٦-	٩٧١٠	٢١٢١٩
الكاميرون	٣٠-	٦٥٨-	٢٥١٣	٦٢٧٨
تونس	٥٣-	١١٩-	٣٥٢٦	٨٢٩٦
تركيا	٤٤-	٢٧٢	١٩١٢٠	٥٠٢٥٢
سوريا	٦٩-	١٨٢٧	٣٥٤٩	١٦٨١٥
الأردن	٢٠-	٧١٢-	١٩٧٢	٨٦٤١
ماليزيا	٨	٤٥٣٠-	٦٦١١	٢١٤٤٥
الجزائر	١٢٥-	٢٥٥٥	٩٣٥٩	٢٨١٣٦
السعودية	٧١	٢٥٣٨-	-	-
السودان	٤٢-	١٦٥٢-	٥١٦٣	١٥٩٠٧
سيراليون	١٦-	٩٥-	٤٣٥	١٢٩١
إيران	٥٠٧-	٧٨٠٦-	٤٥٠٨	١١٥١١

- المصدر: البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٣ م
ويوضح الجدول السابق أن غالبية الدول العربية والإسلامية - إن لم يكن كلها - تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، وتشير التقديرات إلى أن عجز موازين مدفوعات الدول العربية والإسلامية الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية ارتفع بشكل ملحوظ خلال الفترة ٩٠م - ١٩٩٤م حيث زاد العجز من ٩,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٠م إلى ٢٧,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٢م ثم إلى ٣٥,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٣م وأن انخفاض العجز إلى ٣١,٦ مليار دولار في عام ١٩٩٤م أي أن العجز في موازين مدفوعات هذه الدول ارتفع بنسبة ٢٢,٤٪ خلال عامي ٩٠ و ١٩٩٤م أي بأكثر من الضعف.

كما يوضح الجدول السابق تطور الدين الخارجي في الدول العربية والإسلامية والتي تراكم على مدار السنوات السابقة بسبب فجوة الموارد والحاجة المتزايدة إلى التمويل الأجنبي حتى أنه قد تضاعف في بعض الدول خلال عشر سنوات.

الجدير بالذكر أن إجمالي الدين الخارجي للدول العربية والإسلامية الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية ارتفع من ٤٤١,٣ مليار دولار في عام ١٩٩٠م إلى ٨٣٣,٨ مليار دولار في

عام ١٩٩٢م، ليواصل زيادته إلى ٥٢٠,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٤م، أي أن الدين الخارجي لهذه الدول ارتفع ١٨٪ خلال عامي ١٩٩٠م و١٩٩٤م.

ولاشك أن وجود فجوة مستمرة من سنة لأخرى لدى الدول العربية والإسلامية هي التي تسبب في تصاعد مديونيتها الخارجية حتى أصبحت هذه المديونية تهدد مسيرة التنمية في الكثير من الدول نتيجة لاستنزاف مواردها من النقد الأجنبي لسداد أعباء هذه الديون، ولعل معدل خدمة الدين - وهو سداد أصل الدين مع الفائدة - كنسبة من صادرات السلع والخدمات يعطينا صورة واضحة عن العبء الملقى على الدول العربية والإسلامية في مواجهة خدمة ديونها الخارجية إذ أن معدلات خدمة الدين في هذه الدول تفوق مثيلاتها بالنسبة لسائر الدول النامية حيث سجلت في الدول العربية والإسلامية ١٨,٩٪ في عام ١٩٩٤م بينما لم يتجاوز هذا المعدل ١٤,٢٪ في الدول النامية ككل في عام ١٩٩٤م، بل إن الدول العربية والإسلامية الأقل نمواً أصبحت تنفق أكثر من ثلث حصيلة صادراتها على خدمة الديون الخارجية، وهو ما يقف حجر عثرة أمام تقدمها ونموها الاقتصادي، وقد يكون من المفيد إنشاء صندوق نقد إسلامي يضم جميع الدول العربية والإسلامية وتضمه البنوك الإسلامية، يقوم بإصدار سندات دين معتمدة وبسعر فائدة يزيد قليلاً عن تلك السائد في الأسواق العالمية حتى يمكنه اجتذاب رؤوس الأموال المهاجرة للخارج، كما يمكن لهذا الصندوق إعادة بيع ديون الدول العربية والإسلامية ذات الفائدة المرتفعة والتي تثقل كاهل هذه الدول بفرض تخفيف أعباء هذه الديون مع إعطاء ضمانات للسداد ويمكن أن يتم ذلك بالتنسيق مع مؤسسات التمويل العربية والإسلامية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن إقامة نظام تبادل بين هذه الدول مستخدماً وحدات حسابية لتناثر بمعدلات التضخم أو التغير في أسعار الصرف وذلك على غرار وحدات السحب الخاصة.

ومن هنا يتضح أن هناك فجوة موارد مستمرة ومتزايدة تتسبب في اعتماد مستمر ومتزايد على العالم الخارجي على أسس غير إسلامية، وقد يكون حل هذه المشكلات من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية وذلك على أسس إسلامية تكفل لها قدر من الاستقلال الاقتصادي، وتقوية وتنظيم جهود المصارف الإسلامية والمؤسسات التمويلية والاستثمارية ولاشك أن البنك الإسلامي للتنمية يقوم بدور كبير في هذا المجال سواء من حيث توفير مصادر التمويل أو من حيث تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء، ولكن من جهة أخرى فإن الأمر يتطلب تشجيع ودعم كافة المؤسسات والشركات المالية القائمة التي تعمل في مجال التمويل والاستثمار وفق الشريعة الإسلامية (وهو ما سنعرض له بإيجاز فيما بعد).

٣- الركود التضخمي وكيفية معالجته إسلامياً:

إن ظاهرة التضخم الركودي تعني أن الوظيفة الهامة لجهاز الأسعار فقدت فاعليتها في الوقت الحالي، فبعد أن كانت ترتفع الأسعار في الرواج الاقتصادي وتنخفض في الكساد اتجهت الأسعار في الوقت الحالي إلى الارتفاع بالرغم من معاناة الاقتصاد النامية بصفة عامة من الركود الاقتصادي وتزايد ظاهرة البطالة وهذا مايعرف بالتضخم الركودي.

وإذا نظرنا إلى مجموعة البلاد العربية والإسلامية وهي دول نامية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، فإن هذا يعني أن هذه البلاد خاضعة بطريق مباشر أو غير مباشر للقوانين الاقتصادية الوضاعية التي تتحكم في تشغيل هذا الاقتصاد.

وحيث أن ظروف البلاد العربية والإسلامية من حيث طبيعة بنائها الإنتاجي، وعلاقات التوزيع فيها، ودرجة تطور قواها الإنتاجية، وسعة أسواقها الداخلية بالإضافة

إلى المشكلات الملحة التي تواجهها تختلف عن تلك الموجودة بالبلاد الصناعية اختلافا كبيرا، لذلك كان لابد لعمل القوانين الاقتصادية الرأسمالية طابع خاص وثياب خاصة حتى تتماشى مع الدول النامية، وهذا مايجعل التضخم في هذه البلاد خصوصية معينة تفردها بها عن غيرها في الدول الأخرى، ومن هنا يتعين إبراز هذه الضغوط ومعرفة حجمها الحقيقي ومدى مساهمتها في العملية التضخمية.

لذلك سنحاول محاصرة مشكلة التضخم من خلال أربعة مداخل رئيسية للوصول إلى فهم أفضل لها حتى يتم بعد ذلك وصف الحلول المناسبة لمكافحة التضخم وهي كالتالي:

١- التضخم والتخلف الاقتصادي:

هناك علاقة وثيقة بين تخلف الاقتصاد القومي وبين مدى حاسيته للتعرض للتضخم. والتخلف الذي نقصده هنا هو جمود بنيان الإنتاج القومي وضعف مستوى الإنتاج فيه وتبعيته للخارج وتشوه علاقات التوزيع بالداخل، كل ذلك يجعل الاقتصاد المتخلف عاجزاً عن اشباع الحاجات الأساسية لسكانه وبخاصة إذا كانوا يتزايدون بمعدلات كبيرة.

من هنا يرى الهيكلون أن تحليل التضخم بالبلاد المتخلفة يجب أن يستند على كشف الخلل الهيكلية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلاد، أما القضايا النقدية والمالية فهي لاتلعب إلا دوراً ثانوياً في العملية التضخمية.

يعطي الهيكلون الاختلال الهيكلية الناجم عن تفاهم مشكلة الغذاء أهمية خاصة، ويعتقدون أن جوهر التضخم هي مشكلة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية. ويرون أن ارتفاع أسعار الطعام تتسبب في ارتفاع الأسعار في مختلف القطاعات والتي يمكن أن تنجم من احتمالات ثلاثة هي: أما زيادة الطلب على المنتجات الزراعية بسبب زيادة الدخل في كافة القطاعات أو لنقص في عرض المنتجات الزراعية الغذائية بسبب حدوث كوارث أو حدوث نقص في حصيلة الصادرات مما يتسبب في نقص النقد الأجنبي والذي يضعف طاقة الدول على استيراد المنتجات الغذائية من الخارج فهذا سوف ترتفع الأسعار حتى لو بقيت دالة الطلب كما هي، وهنا يوجد احتمالان يمكن للدولة أن تتدخل لمواجهة خطر تدهور مستوى المعيشة، وكلا الاحتمالين يؤدي إلى مزيد من الضغط التضخمي، فأول الاحتمالين أن تقوم الدولة بدعم السلع لتخفيض أثمان المنتجات الغذائية وهذا الدعم يؤدي إلى وجود عجز في الموازنة العامة غالباً ما يغطي عن طريق اقتراض الحكومة أو طبع البنكنوت فتزيد كمية النقود المتداولة.

أما الاحتمال الثاني فهو أن تترك الحكومة أسعار المنتجات الغذائية لكي ترتفع ثم تقر زيادات في مستويات الأجور النقدية، وحينما تزداد معدلات الأجور يؤدي ذلك إلى ارتفاع مناظر في مستوى الإنتاجية وترتفع تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادات اضافية في الأسعار. كذلك فإن للمشكلة السكانية من المشاكل الجوهرية المصاحبة للتخلف الذي يؤدي إلى التضخم فإذا حدثت الزيادة السكانية في ظل ركود اقتصادي، وبالأذات ركود القطاع الزراعي، فإنه عادة ما يصاحبها نقص واضح في حجم المعروض من السلع الغذائية في الأسواق الأمر الذي يدفع بأسعار هذه السلع لارتفاع، هذا بالإضافة إلى أن الزيادة السكانية في ظل الركود والتخلف تحدث ضغطاً شديداً على السلع الاستهلاكية الضرورية الأخرى، وعلى الخدمات العامة (النقل، المواصلات، والتعليم والصحة،... الخ) فتزيد في أسعارها.

أما بالنسبة لفجوة الموارد المحلية وتأثيرها على مشكلة التضخم بالبلاد العربية

والإسلامية، فلا يخفى علينا أنه حينما يكون معدل الاستثمار أكبر من معدل الإخبار المحلي فإن ذلك يستدعي إما الاقتراض الخارجي أو التمويل بالعجز وكلا الأمرين يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

٢- التضخم والتعبئة للخارج (التضخم المستورد):

ويقصد به تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية. وهناك قنوات ينساب منها التضخم المستورد إلى الداخل وهذه القنوات هي:

أ- درجة الانكشاف على العالم الخارجي أي نسبة مجموعة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ب - الميل المتوسط والحدي للاستيراد فإذا زادت نسبة الميل للاستيراد تزايدت الأسعار العالمية للموارد ومعظم الدول العربية والإسلامية تشارك في استيراد التضخم بسبب زيادة الاعتماد الغذائي على الخارج واعتماد التشغيل في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي على المواد الخام والوسيطة المستوردة وعلى استيراد التكنولوجيا التي تؤثر عكسياً على توفير فرص العمل، وكذلك ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في برامج الاستثمار المحلية.

ج - طبيعة التوجه الجغرافي للموارد فكلما انساب الجزء الأعظم من الواردات من البلاد الرأسمالية المصابة بالتضخم كلما زادت الحساسية لاستيراد التضخم.

د - التغير في سعر الصرف فإذا ما تعرض سعر صرف العملة المحلية لضغوط التخفيض نتيجة العجز في ميزان المدفوعات أو لضغط من صندوق النقد الدولي كلما زاد تعرض الاقتصاد للتخلف لاستيراد التضخم، حيث ترتفع الأسعار المحلية للمسلع المستوردة على الأقل بنسبة تخفيض قيمة العملة.

هـ - العلاقة القائمة بين حصيلة الصادرات وعرض النقود المتداولة، فإذا ما زادت كمية وأسعار الصادرات تزايدت كمية النقود المعروضة فترتفع الأسعار.

٣- التنمية وعلاقتها بالتضخم بالبلاد المستوردة:

هناك جهود تبذل في عدة دول عربية وإسلامية لانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهناك علاقة بين جهود هذه الدول والتضخم. ويوجد هنا قضيتان يثار الجدل حولهما هما مدى فاعلية التمويل التضخمي في الإسراع بعمليات تكوين رأس المال والعلاقة بين مراحل التنمية والتضخم في هذه الدول.

أما بالنسبة للقضية الأولى: فقد أدلى حولها الاقتصاديون بأرائهم وانقسموا قسمين متضادين القسم الأول يقول إن التضخم يمكن أن يكون وسيلة تمويلية فعالة لتسريع بعمليات تراكم رأس المال، أما القسم الثاني المعارض لسياسة التمويل التضخمي فقد ردوا على آراء الفريق الأول على أساس وجود طاقات إنتاجية عاطلة للتشغيل مباشرة بمجرد زيادة حجم الطلب الفعال عن طريق زيادة حجم وسائل الدفع فهذا افتراض لا وجود له في معظم الدول العربية والإسلامية، حيث توجد موارد عاطلة لكنها ليست في حالة تمكنها من الاستخدام السريع والمباشر في الإنتاج إذا ما زاد الطلب الكلي لأنها في حاجة إلى موارد حقيقية تدعمها وتقويها، وهذه الموارد الحقيقية لا يستطيع التمويل التضخمي تدبيرها.

كذلك فإن التضخم قد أدى إلى زيادة دخول الأغنياء وزيادة فقر الفقراء، إلا أن ذلك لم يكن مصحوباً بزيادة يعتد بها في مخرجات الأغنياء، حيث نتج عن هذه الزيادة في الدخل إلى الاستهلاك الترفي وإلى الاستثمارات غير الضرورية وإلى الاكتناز.

٤ - تفاقم مشكلة التضخم من خلال تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي: أي بلد عضو في صندوق النقد الدولي لا بد له من تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي بشرط أساسي من شروط

الاستفادة من التسهيلات الائتمانية المختلفة التي ابتكرها الصندوق. وصندوق النقد الدولي يلعب دورا كبيرا في توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تلجأ إليه صاغرة وذلك بسبب تزايد مشاكل عجزها الخارجي عندما حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية لفترة في السبعينات مما أدى إلى تدهور في حصيلته صادرات هذه الدول مقابل الارتفاع الشديد في اسعار وارداتها، الأمر الذي دفع هذه الدول لتدبير وسائل السيولة التي تحتاجها في تمويل وارداتها من الاستدانة من أسواق النقد الدولية الخاصة المرتفعة التكلفة، لأن شروط السحب من صندوق النقد للدول صعبة للغاية أمام هذه الدول.

فمع نمو الديون وتزايد تكلفتها أصبح من المتعين على هذه الدول أن تخصص جانبا كبيرا من مواردها من العملات الأجنبية لخدمة أعباء هذه الديون، في الوقت الذي تعرضت اسعار وارداتها للارتفاع وتعاكست صادراتها عن النمو. ومع ضغوط الوفاء بالتزامات الديون الخارجية والاستمرار في تمويل الواردات الضرورية اضطرت هذه الدول إلى ضغط وارداتها إلى أدنى حد مما أدى إلى إعاقة عملية التنمية فيها وكذلك ضعفت الثقة الدولية في قدرتها على السداد وأصبحت تواجه متاعب كثيرة في الاقتراض الجديد. من هنا تلجأ هذه الدول لصندوق النقد الدولي وترغم على قبول شروطه الصعبة الذي يستطيع بها أن يضغط عليها في تحرير تجارتها ومدفوعاتاتها والتأثير في اتجاهات نموها.

وهنا لنا ثلاث ملاحظات على عناصر برنامج الصندوق فيما يتعلق بمكافحة ظاهرة التضخم وهي

١- أن مشكلة التضخم في البلاد النامية بصفة عامة هي مشكلة الاختلالات الهيكلية التي يسببها بنيان الاقتصاد القومي المتخلف وتبعيته للخارج وليس كما يقولون أنها مجرد ظاهرة نقدية بحتة.

٢- رغم اتفاقنا معهم في أن من ضروريات السيطرة على التضخم التحكم في نمو الطلب الكلي، بيد أننا نرى أن كبح نمو الطلب الكلي يجب أن ينصب أساسا على الطلب الاستهلاكي غير الضروري ولا يجب أن يمس الاستهلاك الضروري للفئات الاجتماعية محدودة الدخل وبالتالي فإن إلغاء دعم السلع الضرورية وزيادة اسعار خدمات القطاع العام قد تؤدي إلى حدوث تدهور في معدلات الأجور الحقيقية وانخفاض مستوى معيشة الطبقات محدودة الدخل.

٣- أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة التضخم بالبلاد النامية، حيث أن التخفيض هذا سيؤدي إلى ارتفاع اسعار الواردات وارتفاع تكلفة الإنتاج وزيادة تكلفة الاستثمار.

ب- معالجة الركود في الاقتصاد العربي والإسلامي من وجهة نظر اسلامية:
في الواقع أنه يمكن معالجة الركود في الاقتصاد العربي والإسلامي من خلال الأدوات المالية الإسلامية وأهمها الزكاة وما يترتب عليها من تحقيق العدالة في توزيع الدخل وفي زيادة حجم الائتمان في النشاط الاقتصادي وزيادة القدرة على الاستثمار من خلال تخصيص سهم للمغارمين والقياس بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع في ضوء تقرير الزكاة على المال الخاضع للزكاة وليس على الربح، هذا بالإضافة إلى تحريم الربا والحث على الانفاق ومحاربة الاحتكار ومنع الرشوة وتحريم الكسب بالباطل والمضاربة، وجميع هذه الأدوات تشكل آلية من شأنها علاج الخلل في هيكل التوزيع.

وسوف نتناولها بشيء من التفصيل:

أولاً: باستخدام الزكاة كأهم الأدوات المالية الإسلامية:

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام حيث فرضت بقوله تعالى «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع عليم» (سورة التوبة ١٠٣)، وقوله تعالى «والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم» (سورة المعارج ٢٤، ٢٥)

ولها أهمية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفرد المسلم وتعتبر مرتكزا أساسيا من مرتكزات النظام الاقتصادي الإسلامي وقد شكل مورد الزكاة مصدرا هاما من موارد الدولة الإسلامية ولم تكن تختلط أموالها بإيرادات الدولة من المصادر الأخرى وترتبط حصيلتها ارتباطا وثيقا وطرديا بمستوى النشاط الاقتصادي، وهي عدل اقتطاع مالي يمكن أن يكون في أي نظام مالي تستخدمه الحكومات حيث تتمثل جوانب تلك العدالة في ذات الزكاة أو في الآثار المترتبة عليها، إذ أنه يترتب من تطبيقها تحقيق عدالة في توزيع الدخل والثروات بين المجتمع، فهي أداة مالية مباشرة في تحقيق ذلك الهدف لأنها تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء مما يرفع من دخول ومستوى معيشة هذه الفئة الأخيرة ويحقق حياة كريمة لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي، كما يترتب عليها تحقيق العدالة في توزيع التنمية بين أقاليم البلد الواحد، ويتضح ذلك من تشريع الزكاة ومن التطبيق السليم لها، أن الأصل هو عدم نقل حصيلة الزكاة من مكان المال الذي وجبت عليه ويجب أن ترد على مستحق الأقليم الذي أخذت منه الزكاة ويجوز نقلها خارج الأقليم في حالة زيادة حصيلتها عن حاجة ذلك الأقليم.

وإذا كان الملاحظ أن كافة الدول العربية والإسلامية تشترك في عدم عدالة التوزيع حين أن ٢٠٪ من السكان يتحكمون في ٨٠٪ من الدخل، ومن هذا يأتي الضرر الأكبر سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية، فالصناع والمنتجون بحاجة لمن يشتري منهم، وإذا استمر هذا الوضع المقلوب فإن النتيجة سوف تكون الكساد، فلا بد من أن تضع الدول العربية والإسلامية في قائمة أولوياتها إصلاح هذا الوضع غير الطبيعي وذلك من خلال اساليب تحد من الأضرار السريع وغير المشروع بطريقة علمية وإسلامية كمنع الاحتكار ومحاربة الفساد والتدخل لإصلاح الأسعار والتأكد من استخدام تكنولوجية توفر فرص عمل حتى يعاد توزيع الدخل، هذا فضلا عن وضع حدود عليا للملكية الشركات المساهمة والبنوك.

وللزكاة آثار ايجابية عديدة أخرى منها زيادة القدرة على الاستثمار، فمن المعروف أن هذه القدرة تتوقف على حجم الادخار وعلى مدى تعبئة الموارد الاقتصادية العاطلة نحو العملية الانتاجية. فبالنسبة لأثرها على الادخار فهي تزيد من حجم العمل من خلال ماخصص من حصيلتها إلى المساكين والفارين وأبن السبيل مما يرفع من مستوى دخول الأفراد وبالتالي يرتفع مستوى الانفاق لديهم بنسبة الزكاة مضرورة بالمضاعف، إذ أن حصول هؤلاء الفئات لحصصة من الزكاة سوف تحميهم من الخروج من العملية الانتاجية وتحافظ على قدرتهم واستمرارهم في الانفاق، أما بالنسبة لأثر الزكاة على تعبئة الموارد الاقتصادية فيأتي من خلال فرضها على الموارد الاقتصادية بما فيها الغير مستغلة في العملية الانتاجية مما يدفع بصاحبها إلى تشغيلها في العملية الانتاجية أو بيعها للمخلص من تبعاتها في تحصل مبلغ الزكاة عليها، وهذا مائه اليه الرسول صلى الله عليه وسلم في الحث على تشغيل أموال البتامي في التجارة حتى لاتأكلها الزكاة.

ومن جهة أخرى فإن للزكاة دورا إيجابيا في زيادة حجم الائتمان في النشاط الاقتصادي

بما تتضمنه من تخصيص سهم للغارمين لأن الدائن سوف يضمن تحصيل مبلغ قرضه اذا عسر المدين عن السداد، مما يولد الثقة في مجال الاعمال التجارية، كما أن للزكاة دوراً في تقليل درجة المخاطرة في الاستثمارات المزمع اقامتها حيث تأتي المخاطر من حدوث خسائر رأسمالية مفاجئة يتعرض لها المستثمرون حيث يعتبر هؤلاء المستثمرين من الغارمين لهم سهم من حصيلة الزكاة تعوضهم في حالة وقوع مثل هذه الخسائر.

يتضح مما سبق أن هناك حقيقة هامة أمام الحكومات الإسلامية المعاصرة وهي أن الزكاة أداة مالية هامة تساهم مساهمة فعالة في تحقيق هدف تنمية المجتمع بطريقة فعالة، ولا يوجد أمام تلك الحكومات أي مبرر موضوعي لعدم اقامتها، فلابد من توزيع الزكاة على المستحقين، اما بند الغارمين فيمكن لهيئة التامين أن تضع ضوابط لتعويض الغارمين حتى لا تعطي الاموال للأغراض غير المبررة.

الجدير بالذكر أن هناك ملاحظة أساسية وأولية في الزكاة وهي إذا كان البعض يشير إلى أنها ضريبة تنازلية نقول نعم تنازلية لأن أثر الزكاة ليس مقصوراً على التأثير المباشر لتخفيض دخول الأغنياء، بل أن لها فوائد أخرى، مثلاً في حالة تحقيق ربح ولنفترض ٤٠٪ مثلاً تنخفض الضريبة (تجاوزاً) إلى أدنى حد مع أن هذا الفرض غير صحيح، فنادر ما يتجاوز الربح ١٥٪ في الغالب، والنادر لاحكم له، هذا من جانب، ومن جانب آخر لو حدث وارتفع معدل الأرباح في استثمار معين فمعنى ذلك أن هناك طلباً كبيراً على منتجات هذا الاستثمار، أي أن هناك حاجات يشبعها هذا الاستثمار ولم يلتفت إليها بقية المستثمرين وكان هذا المستثمر قام بفرض كفاية لم يعاونه فيه غيره فاستحق هذا الامتياز لفترة معينة، فإذا كان السوق حراً ما يلبث أن ينتبه الآخرون إلى هذا الكسب ويتجهون إليه ويزاحمونهم فيتوزع الطلب على عدد أكبر، مما يدفع بمعدل هذا الربح إلى الانخفاض إلى المستوى المقبول والمعقول مرة أخرى فتخفيض الزكاة دافع لذوي الابتكارات والجرأة للقيام بالمخاطرة وللأغنياء لإثراء المجتمع بالإضافة إلى دفع حق الفقراء.

هذا وإذا سلمنا بصحة الفرض فإن الزكاة في ظل الاستثمار لا تحسب على الأرباح فقط. وذلك لعدة أسباب، فالحالة الوحيدة التي يكون فيها المال محتفظاً بصورته السائلة هي النقد في البنوك أو شبه السائل مثل الأوراق المالية من سندات وأسهم، أما الزراعة والصناعة فيكون جزء كبير من رأس المال قد تحول فيها إلى وسائل إنتاج وبالتالي يصعب تغيير خصائصها أو تسهيلها، ومن المعروف أن هذه العناصر لازكاة عليها وإنما على نتائجها قياساً على آلة التجار والحداد، ولكل تكوين رأس مالي طريقة حساب خاصة، كذلك العقار والعمائر وغيرهما فإن الزكاة تكون فيها على القيمة الإيجارية وليس على الأصل حسب اجتهادات الفقهاء.

تقرير الزكاة على المال الخاضع للزكاة وليس على الربح وتأثير ذلك في المجتمع الإسلامي (الزكاة تتطلب القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع)

يلاحظ أن الزكاة تفرض على المال ونمائه وذلك بغض النظر عن تحقق الربح أو عدمه، فلو خسر التاجر في سنة التحقق ولكن بقي عنده ما يزيد على نصاب الزكاة، فإن الزكاة لا تسقط عنه بسبب الخسارة وإن كانت الخسارة أكثر من الزكاة، والسبب في ذلك هو أن وعاء تحقق الزكاة هو المال الخاضع للزكاة وليس الربح الناتج عنه.

وهذا المبدأ المرعى في الزكاة هو على عكس ماهو مطبق في ضريبة الدخل، حيث يستفاد

من ذلك الاستنتاجات التالية:

أ - حسن اختيار المزمعي للمشاريع لأن الزكاة ستدفع في جميع الأحوال، ولذلك لا بد من اختيار المشاريع الناجحة والقدرة على تعويض مايدفع من الزكاة، والا فان اجتماع الخسارة مع الزكاة يقود الى سرعة فناء المال.

ب - ان الأخذ للزكاة من المال وناتجه وليس من الربح يرفع مفهوم الأمانة والصدق في المجتمع حيث لا يوجد مبرر للكذب في تقديس البيانات عن خسائر وهمية أو تلاعب في الحسابات لآخفاء الربح أو تقليله، فالوجودات ظاهرة في الميزانية ولا تحتاج الى غناء كبير في المحاسبة والتدقيق.

ج - ان تحقق الزكاة وفرضها على أئمة حال يتطلب وجود المدير الناجح لانه يحرص على تحقيق الربح الكافي للنماء حيث ان فرض الزكاة سيدفعه الى البحث عن الطرق المناسبة لتخفيض تكاليف الإنتاج مما يؤدي الى تخفيض الأسعار وبالتالي يستفيد المجتمع بوجه عام.

د - كما ان فرض الزكاة على كل نشاط يسهل أساليب جمع الزكاة والمحاسبة عليها مع جهات الاختصاص بدلاً من تعقيد الامور في حالة تجميع الأنشطة على أساس الزمة الموحدة للشخص المكلف وبذلك يصبح الجهد المبذول في التحصيل أقل مما لو كانت هناك محاسبة شاملة لمجموع النشاط.

أما اذا تتبعنا أثر الزكاة في التنمية ومكافحة فائض الإنتاج لو حسبت الزكاة حساباً فعلياً ونسبت - كما قلت - الى الأرباح مثلت قدراً عظيماً في أجماليتها على مستوى المجتمع، فلو كان اجمالي الأرباح أو القيمة المضافة ١٠ بلايين ريال فان الزكاة ستكون مبلغاً لا يقل عن ٤ آلاف مليون ريال لأن النتيجة الآن منسوبة الى الربح - وهذا المبلغ سوف يوجه للفقراء ومن المعلوم ان عنصر الادخار لدى الفقراء ضئيل وبالتالي فان هذا القدر من الزكاة أو ٩٠٪ منه سيوجه الى الاستهلاك الرشيد الذي يقابل حاجتهم الأساسية وليست الترفيفية فيشكل تياراً من الانفاق الاجتماعي يزيد على ٤ آلاف مليون ريال اذا أخذ في الاعتبار عامل المضاعف الاقتصادي (وهو التغير بالزيادة في عنصر كالأستثمار مثلاً يؤدي الى زيادة أكبر في عنصر آخر كالدخل) فقد يزداد هذا الحجم ٤ مرات بمعنى ان يصبح ١٦ ألف مليون ريال أي أكثر من اجمالي صافي الأرباح في المجتمع ككل، كل هذا في شكل طلب فعال فإذا زاد الطلب دفع ذلك العرض للتوازن معه فيزيد الطلب على الاستثمارات لإنتاج هذه السلع المطلوبة كطلب مشتق، وهنا تكمن الفائدة العظيمة للزكاة في مكافحة فائض القيمة، إذ ان الطلب على الاستثمار سيزيد من الطلب على عناصر الإنتاج ومنها العمل وإذا زاد الطلب على العمل زادت الأجور ووصلنا الى مستوى التشغيل الكامل فيزيد نصيب الأجور على حساب فائض القيمة، وهكذا اذا أمعنا النظر بدقة في المعاني الخاصة بتعريف الزكاة نجد انها تعني النماء والطهر، الا يكون هذا هو المقصود بالنماء، وان الزكاة سبب للتنمية الا يحق لنا اليوم بعد ان زادت مداركنا الاقتصادية ان نفهم اموراً كانت خافية على من كان قبلنا؟ وهل لا يفهم ذلك من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (مما منع قوم الزكاة الا ابتلاهم الله بالسنين)؟ الا يمكن ان نسمي الانكماش «سنتين» ويكون عدم الانفاق سبباً حقيقياً لها؟ فرسولنا صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى.

وعلى هامش الأفكار حول الزكاة فلقد قدر رسول الله صلى الله عليه وسلم القيمة النصاب حينئذ ٤٠٠ درهم، وإذا حاولنا ان نحصد النصاب في يومنا الحاضر فان قيمة الشاة الجيدة حوالي ٥٠٠ ريال

وهذا يعني أن النصاب ٢٠ ألف ريال يحول عليها الحول أي أن بداية الكفاية هي ٢٠ ألف ريال وهو ما يكفي عائلة لمدة عام. أي ما يقارب الـ ١٨٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ ريال شهرياً. إلا استفاد من ذلك أن الحد الأدنى للأجور وهو أدنى حد للكفاية يكون ١٨٠٠٠ ريال، فالإسلام يعتبر من لا يملك حد الكفاية وليس (فقيراً) يجب عليه الزكاة.

كذلك نجد أن نصاب الفضة هو مائتا درهم وهو مائتا قيمة نصاب المواشي، وذلك أن الإسلام يبغض اكتناز الأموال بل يبحث على دفعها للانفاق والاستثمار، حتى لا يكون المال دولة بين الأغنياء، فخفض النصاب على الزراعة لأنها لا تؤخذ على الأصل والنماء، أي الثمرة. وأيضاً أوصى رسول الله أن يعفى عن الثلث أو الربع في حالة تقدير زكاة الزروع. ليس هذا وحسب بل استيفاء مصاريف الزراعة من ثمار وحبوب وغيرها ثم تؤخذ الزكاة بعد ذلك؟ ليس في هذا احترام وتشجيع للاستثمار الذي يقود إلى التشغيل الكامل وزيادة الطلب على العمل لدفع الأجور إلى الأعلى بطريقة اقتصادية عادلة، وليس عن طريق العداية بين الطبقات وهذا هو الحال أيضاً في الصناعة فاعفى آلة الإنتاج من الزكاة وهي المصنع ذاته أيضاً لنفس السبب.

تحرير الربا ومحاولة الاستفادة من منصر الزمن هي الأصل في هذا التحرير

يمثل الربا صورة من صور الظلم الاجتماعي بما يمثله من استغلال ظروف طرف لطرف آخر، فالربا محرم بنص القرآن الكريم حيث أنه يعني أخذ زيادة على القرض وأخذ زيادة عن ثمن البيع لقاء التأخير في دفع الثمن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن المعلوم أنه كلما زاد معدل الفائدة كلما انخفض الدافع للاستثمار مما يؤدي إلى انكماش الدخل، وبالتالي تناقص المدخرات، وليس كما يعتقد البعض بأن الفائدة وسعرها المرتفع يؤديان إلى زيادة الادخار فهذه نظرية ساذجة تنتظر إلى الأثر المبدئي أو المباشر نظرية سطحية، ولكن لا تأخذ في الاعتبار الأثر الفعلي بعيد المدى.

فإذا انخفض الاستثمار قل الطلب على عناصر الإنتاج، وعندئذ يتم التخلص من العمالة، أو حتى تسريحها، فلا تصبح المشكلة مشكلة فائض قيمة، بل تمس الأجور الأساسية للعمال، مما يتفاقم معه مبدأ عدم العدالة الاجتماعية، وكل هذا مرده تحقيق أرباح فعلية مضمونة لمن يملك المال متمثلة في الربا الذي يفسد تحديد التكلفة الحقيقية للمسلع والتي تنتقل إلى أفراد المجتمع الذين يقومون بدفع هذه الأثمان، ليس هذا وحسب بل أن الشكل الحديث للبنوك تنتج عنه فوائد على نقود وهمية، إذ أن البنوك لها قدرة على خلق الائتمان، فحجم النقود المتداولة عن طريق البنوك يزيد على الأموال المدخنة الحقيقية، فكانها تجني أرباحاً على نقود وهمية فتؤدي بذلك إلى تعطيل أكبر للاستثمار بإدخالها تكاليف إضافية على تكلفة الإنتاج بغير ماسبب حقيقي وبمعدل أكبر ينتقل أثره بشكل كبير إلى بقية الحلقة الاقتصادية.

ولو تدربنا قول الله تعالى «وما آتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم من زكاة تريبون وجه الله فأولئك هم المضعفون» (سورة الروم ٣٩).
لو تدبرنا بفكر اقتصادي كلمة «فلا يربوا» وكلمة «المضعفون» فإنه يظهر لنا جلياً أن الربا لا يربو على مستوى الاقتصاد الكلي، ولا يساعد على النمو، وهذا ماشرنا إليه بأن معدل الفائدة - كلما ارتفع - يعرقل الاستثمار ويؤدي إلى انخفاض الدخل، فهو إذن لا يربو، وأموال الناس المشار إليها هي أموال المجتمع، فلا يساعد هذا الربا على نمائها - ثم كلمة

«المضعفون»، وكما قلنا، أثر المضاعف أو المكرر في الإنفاق والزكاة اذ ان أثرها يتضاعف لأنها توجه للطاقة الشرائية فوراً التي تدفع إلى الاستثمار، أفلا يحق لنا ان نفهم هذه الإلفاظ فهما اقتصادياً وإن نعرف ان لها ما يبررها.

ثم لو نظرنا إلى علة الربا التي اجتهد فيها الفقهاء وحددوها مسبقاً لوجدنا ان القيمة والكيل والوزن تتشابه من حيث الجنس وعندما تدبرت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يدا بيد فإذا اختلفت فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد» رواء احمد والبخاري.

فلقد شدت انتباهي أربعة اصناف هي: البر والشعير والتمر والملح. فما هي الصفة المشتركة بينهما؟ فعلاوة على انها من الاطعمة الا انها من الممكن ان تدخل، أي لها عمر زمني على عكس الفواكه والخضروات. وهذه لا ربا فيها بل ولا زكاة عليها، فطراً على خاطري امر احبه ذا فائدة، فالنزوعات التي لا يمكن اسخارها فان سعرها يحدده السوق بكفاءة عالية لأن مالكاها اما ان يبيعها في حيز يسر من الزمن والا تلت فلا يمكنه ان يشط في الاسعار هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ايضاً أصبحت الاصناف المشار اليها في الحديث تشارك مع الذهب والفضة في الادخار ودخول عامل الزمن فيها اذ يمكن تأجيل استخدامها مما يمكن من التلاعب في اسعارها صعوداً وهبوطاً فاحاطها الشرع بعدد من الضوابط من زكاة فلا تنمو بل تنقص، كما حدد طرق مبادلتها بحيث تعبر عن القيمة الحقيقية للائمان وهذا ما لا يكون اذا اختلف الجنس عندئذ تكون القيمة واضحة حفاظاً على معايير تبادل السلع في الاقتصاد الاسلامي، فالقيمة لاتحدد في الاسلام بتكاليف الإنتاج كما ذهب كارل ماركس بل تحدد بتقاطع منحني الطلب الذي هو في الاساسي منحني المنفعة الذي تحققه السلعة للمشتري، مع منحني العرض والذي تلعب تكاليف الإنتاج دوراً أكبر فيه، فاذا علمنا ان المنفعة ذاتها متغيرة من شخص إلى شخص بل ومن وقت لوقت للشخص الواحد فعلى سبيل المثال فان سعر كاس الماء للظلمان يختلف عنه لغير الظلمان، لذلك منع الاسلام حفاظاً على سلامة القيمة الا تتساوى في هذه الاصناف أو توسط النقود في عملية التبادل فان ما يحدد السعر في الاسلام والقيمة هو القيمة التبادلية للسلعة لأن هذا السعر يتضمن جميع الأسس العادلة من تلاقٍ صحيح للعرض والطلب بشكل حر.

وبالإضافة إلى ما سبق فان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا ربا الا في نسيئة) يؤكد ما ذهب اليه من ان الادخار ومحاولة الاستفادة من الزمن هي الاصل في تحريم الربا لما في هذه الصفة من امكانية تغير القيمة الحقيقية لهذه الاصناف.

ونظراً لكون البنوك هي اداة الادخار الرئيسية في المجتمع حالياً، فلماذا لا تطور دور البنوك بحيث يسمح لها بالمشاركة في المشروعات، ويستعاض عن سعر الفائدة المضر بالاستثمار بمعدل متوسط ربح القطاع الممول ويكون التقاسم على أساسه؟ ولقد حاصر الاسلام كافة السبل غير الاقتصادية المخلّة بالتوازن الاقتصادي الحر حرصاً على بقاء الاسعار معياراً حقيقياً ونبذ كافة الامور التي تؤثر على حرية وحيادية السوق وذلك من خلال وسائل أخرى غير الزكاة ومنها على سبيل المثال:

١- الحث على الإنفاق:

ترغيباً وترهيباً لإدراك الاقتصاد الاسلامي ان مفتاح المصلحة الاقتصادية هو الإنفاق أو الطلب، فكلما زاد الطلب الكلي كلما أدى ذلك إلى تحفيز الاستثمار لأن زيادة الطلب على المنتجات النهائية تشمل ضمنها زيادة الطلب على الاستثمار (المعدات والالات المنتجة

كمنتج نهائي) وبالتالي زيادة الطلب على العمالة سواء لتعمل في إنتاج السلع النهائية أو إنتاج المعدات الرأسمالية، وبالتالي يصل اجر العمال الى القيمة الملائمة، وقد يدعي البعض ان زيادة الاجور سوف تؤثر على مستوى الاسعار، ولكن يجب ألا ننسى ان هذا الاجر هو أيضاً محرك من محركات الاقتصاد لأنه في النهاية يعبر عن دخل فئات معامل الادخار لديها قليل وبالتالي سوف ينفق معظم هذا الاجر في الحلقة الاقتصادية مرة أخرى، وبالتالي يشكل طلباً على المنتجات ومن هنا نصل الى اقتصاديات الحجم الكبير نتيجة لارتفاع الطلب على المنتجات ويكفينا قوله تعالى «وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة»، وقوله تعالى «ما أنتم هؤلاء تدعون لتنفقوا في سبيل الله فممنكم من يبخل ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه» (سورة محمد ٣٨).

فلو حاولنا تحليل هذه الآية الكريمة اقتصادياً في ضوء تطور معارفنا الاقتصادية اليومية نجد ان هذه الآية تفسر البخل، بأنه بخل عن النفس فكان الإنفاق اذا دخل في الدائرة الاقتصادية فسوف يعود مرة أخرى على المنفق في شكل طلب على منتجاته، فكان الاسم الاسلامي للكساد من منطوق الآية الأولى هو التهلكة ومن معاني التهلكة الانقاص وهو الانكماش، فإذا ساد الكساد نتيجة لعدم الإنفاق فلابد ان يصيب البخل نفسه، فظاهرة التضخم والانكماش لاتعفي احداً في المجتمع بل تتعامل مع الجميع ولو تدبرنا قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «مانقص مال عبد من صدقة» (أخرجه احمد والترمذي). فكان هذه الصدقة تعود مرة أخرى اليه من خلال تحركات الاقتصاد الكلي، فالإنفاق إذن عامل من عوامل الازدهار في الاقتصاد الإسلامي.

وهناك تكمن أهمية السوق العربية والإسلامية المشتركة بحيث يزيد الطلب على المنتجات العربية والإسلامية من داخل هذه السوق وبالتالي الوصول الى اقتصاديات الحجم الكبير، ومن ثم ازدياد الادخار والاستثمار والدخل وهكذا.

٢- محاربة الاحتكار:

نظراً لأن الاحتكار يؤدي الى اختلال هيكل التوزيع وذلك في ضوء حبس السلع التي يحتاج اليها الناس واستغلال حاجة الناس لرفع الاسعار وبالتالي يحقق التاجر المحتكر ارباحاً ضخمة، فقد حرم الاسلام الاحتكار ناظراً لما يلعبه من دور في دفع الاسعار الى اعلى باستخدام اسلوب نقص العرض في مواجهة الطلب، كذلك اعتبر الاسلام الاحتكار مخرجاً عن الدين، بل واجاز للحاكم التدخل في التسعير في حالة وجود الاحتكار سواء كان احتكاراً فردياً أو احتكاراً قلة، بل وتطور أيضاً الى انه نهي عن تلقي الحاضر للبيادي حتى لا يختل جهاز السوق، فإلله عز وجل هو المسعر للسلع.

٣- منع الرشوة وكافة الصور غير المشروعة:

فالرشوة اسلوب من اساليب الظلم الاجتماعي ومن اساليب اهتزاز الاسعار والقيمة الحقيقية، اذ يتواطأ الاغنياء مع موظفي الدولة على استغلال الناس وأكل حقوقهم وهذا مصدر من مصادر التلاعب في السعر العادل الذي قد يؤدي الى ارتفاع الاسعار ارتفاعاً تضخيمياً لا معنى له وغير مبرر اقتصادياً وبالتالي حدوث خلل في هيكل التوزيع.

فالرشوة يقول عنها سبحانه وتعالى: «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتاكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون» (سورة البقرة ١٨٨).

ونظرة سريعة على اجمالي قروض الدول العربية والإسلامية ومقارنتها باجمالي الودائع العربية والإسلامية في دولة مثل سويسرا والحسابات السرية نجد انها تقريباً متساوية وكان المال اعيد اختلاسه وصدر مرة أخرى للغرب.

٤ - تحريم الاكتناز:

فالإكتناز هو حجب المال وإخراج له من الدائرة الاقتصادية بلا مبرر، فتحريمه بهذا الشكل يدفع إلى أن يعود المال إلى الانتاج لسببين هما:
أ- أنه طالما هو باق في شكله السائل معرضاً للزكاة والنقصان، أما إذا تحول إلى أصول منتجة فيعني من الزكاة الأصل، سبحانه الله! فكانه احترام للجهد الإنساني الذي إذا خلط بالمال يتحقق الانفاق مرة أخرى، أي الانتاج مرة أخرى، وهو ما يعني تشغيل عمالة، وبالتالي يكون المال قد أدى غرضه في الدورة الاقتصادية وبالتالي لا يصاب المجتمع بعدم التوازن النقدي الذي يؤدي إلى الانكماش، إذ لا بد أن يظل المال دائراً في الحلقة الاقتصادية، فينتج عنه الأجور والأرباح التي تتحول بدورها إلى طلب وحركة اقتصادية.
يقول المولى سبحانه وتعالى: «ولا يحسن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة»، وفي الآية الأخرى «والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله قبضهم بعبذاب أليم».
ومن حصار الإسلام للمتصخم محاربته للغش مصداقاً لقوله تعالى: «ويل للمطففين، الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون» وقول الرسول صلى الله عليه وسلم «من غشنا فليس منا». واعتقد أيضاً أن السعيد يكون أشد في حالة اكتناز الأموال خارج الدول العربية والإسلامية، بحيث لا تستفيد هذه الدول من تلك الأموال.

٥ - المضاربة:

تقوم المضاربة في جوهرها على تلاقي أصحاب المال وأصحاب الخبرات بحيث يقدم الطرف الأول ماله ويقدم الطرف الثاني خبرته بفرض تحقيق الربح الحلال ومن ثم فالمضاربة تساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخل فهي جهد من طرف ومال من طرف آخر ولقد نظمها الإسلام تنظيماً لو أحسن استغلالها لكانت أكبر عامل للنمو بل والفضل طريقة للعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً: تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدان الإسلامية:

إذا كانت البلاد العربية والإسلامية تصنف حالياً على أنها ضمن البلدان النامية، فإن هذه الدول تعاني في علاقتها الاقتصادية الخارجية من كل ماتعني منه مجموعة الدول النامية، فهي في صادراتها تعتمد أساساً على السلع الأولية، بل أن بعض هذه الدول يعتمد على سلعة واحدة أو سلعتين فقط، أما واردات هذه الدول فإن أغلبها يتركز في المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، كما أن الجهاز المصرفي في هذه الدول مازال يعمق هذا المفهوم حيث ركز على عملية تمويل انتاج وتصدير السلع الأولية مع التشدد في تمويل باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، وقد يعزى ذلك أن الجهاز المصرفي بالدول العربية والإسلامية مازال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالنشاط المصرفي الغربي، الأمر الذي يترتب عليه مزيد من التبعية الاقتصادية للخارج.

وللتخلص من هذه التبعية والانطلاق نحو التنمية فإن الأمر يستلزم تعميق روح التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية والإسلامية وذلك من خلال المحاور الآتية:

١ - التنسيق القائم بين هذه الدول في مجالات السياسات الاقتصادية المختلفة وتبني مبدأ التخصص وتقسيم العمل بحيث لا يجب على أي بلد إسلامي منافسة بلد إسلامي آخر في بيع منتجات متماثلة في السوق الأجني وما يترتب على ذلك من الأضرار بمصالح إحدى

الدول الإسلامية وذلك استناداً على القاعدة الشرعية التي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث نهى عن أن يبيع المرء على بيع أخيه ولا يسم على سوم أخيه حتى يأن له أو يترك (حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما - صحيح البخاري في باب لا يبيع على بيع أخيه).

٢ - تبني استراتيجية اقتصادية من شأنها تصفية التبعية الاقتصادية وذلك عن طريق التحويل التدريجي للموارد الاقتصادية المتاحة من النشاط الاوئي الى أنشطة اقتصادية جديدة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية وفقاً لمنهج إسلامي.

٣ - تشجيع المشروعات الاستثمارية الإسلامية المتعددة الجنسية في مجالات انتاج بدائل للموارد من السلع المصنعة داخل أي بلد من بلدان المجموعة الإسلامية مما يساهم في التخلص من مشكلة التبعية الاقتصادية.

٤ - تبني سياسة جمركية موحدة تميز الدول الإسلامية في مواجهة الدول الأخرى.

٥ - تشجيع قيام المصارف الإسلامية وتدعيم القائم منها وتركيزها في عملية تحويل الموارد الاقتصادية بين الأنشطة التقليدية المرتبطة بالتبعية الاقتصادية الى أنشطة حديثة ترسي قاعدة الاستقلال الاقتصادي وتدفع عجلة التنمية مع اعطاء مزيد من الاهتمام للمشروعات الاستثمارية الإسلامية.

ثالثاً: تعميق دور البنك الإسلامي للتنمية وإنشاء المزيد من البنوك والمؤسسات التمويلية الإسلامية:

إذا كان البنك الإسلامي للتنمية قام بمجهودات ضخمة في السنوات الماضية في ضوء إمكاناته المتاحة سواء بتقديم التمويل اللازم للمشروعات القائمة في الدول العربية والإسلامية، أو في تقديم المساعدات الفنية لها بهدف دعم التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء فضلاً عن تمويل عمليات التجارة بينها، إذ بلغ جملة التمويل المعتمد من البنك من عام ١٣٩٦ هـ حتى نهاية عام ١٤١٤ هـ نحو ١١,٩ مليار دينار إسلامي، نقول إنه بالرغم من هذه المجهودات الضخمة التي يقوم بها البنك الإسلامي للتنمية، إلا أنها ليست كافية أمام حجم المشكلة التمويلية التي تعاني منها الدول الإسلامية الأمر الذي يدعونا إلى بحث البنك الإسلامي للتنمية نحو زيادة رأسماله، هذا فضلاً عن بحث إنشاء بنوك أخرى تعمل في مجال تمويل التنمية والاستثمار على مستوى الدول الإسلامية على أن تعمل هذه البنوك بجانب البنك الإسلامي للتنمية - على تعبئة الموارد التمويلية وفي تنظيم تدفقاتها إلى المستثمرين في الوطن العربي، ولاشك أن قيام هذه البنوك لا يتعارض مع وجود البنك الإسلامي للتنمية، فالتنافس في الخير مطلوب مصداقاً لقوله تعالى: «وفي ذلك فليتنافس المتنافسون» (المطففين ٢٦).

وفي هذا الصدد لابد من قيام البنك الإسلامي للتنمية بدعم الصناديق الاستثمارية في الدول العربية والإسلامية سواء كان مصدر هذه الصناديق بنوك إسلامية أو غير إسلامية، حيث يقوم بدور إعادة الشراء أو ضامن لها طالما أن هذه الصناديق تتسجم مع خطة البنك في تنمية العالم العربي والإسلامي، إذ لا بد أن يقوم بهذا الدور حتى يشجع على نمو الاستثمار داخل هذه الدول، وبإحدى الو تعطي أولوية للاستثمارات التي تعود بالفائدة على التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي، على أن ينفج منهج مقاصد الشريعة حيث يبدأ بالاستثمار في الضروريات ثم الحاجيات ثم الكماليات، وبالتالي نكون قد أوجدنا آلية جديدة تخترق حلقة الفقر بتشجيع الاستثمار.

رابعاً: تنشيط التجارة البينية بين الدول العربية والإسلامية كخطوة أولى نحو قيام سوق إسلامية مشتركة:

من أهم التحديات التي من المتوقع أن تعترض سبيل التجارة العربية والإسلامية الخارجية خلال العقد القادم يكمن في إمكانية تحول التكتلات الاقتصادية في الدول الصناعية إلى قلاع حصينة لحماية أسواقها أمام صادرات الدول الأخرى، حيث من المتوقع قيام نظام تجاري عالمي جديد تدعمه ثلاثة تكتلات عالمية هي: أوروبا الموحدة والأمريكتان واليابان، ومن الانعكاسات المحتملة لتعزيز تلك التكتلات الاقتصادية فرضها شروطاً صعبة على الدول العربية والإسلامية التي ترغب في التفاوض لدخول منتجاتها إلى أسواق الدول الصناعية، وكفي للتدليل على ذلك أنه في إطار المفاوضات التجارية لمجلس التعاون الخليجي مع الجماعة الأوروبية تسعى الجماعة إلى استبعاد المنتجات البترولية من تبادل الإعفاءات الجمركية بين الجانبين، كما أن من المتوقع أن تنجم عن توحيد السوق الأوروبية خسائر في الصادرات الصناعية لدول المغرب العربي من المنسوجات والملابس نتيجة إلغاء الترتيبات التفضيلية الخاصة التي تربطها مع فرنسا خاصة بعد التوقيع على اتفاقية الجات والغاء الميزات التفضيلية التي تمنحها دول أو مجموعة من الدول لدولة أخرى أو ما يعرف بـ «الدولة الأولى بالعبء».

فإذا استعرضنا حجم التجارة البينية فيما بين الدول العربية والإسلامية نجد أنها مازالت ضئيلة مقارنة بتجاريتها مع دول العالم، حيث تشير التقديرات إلى أن قيمة الصادرات البينية للدول العربية والإسلامية الأعضاء في بنك التنمية الإسلامية بلغت ٢٩ مليار دولار في عام ١٩٩٢م بينما بلغت صادراتها إلى العالم ٢٦١,٩ مليار دولار، أي أن نسبة الصادرات البينية لم تتعد ١,١٪ من إجمالي الصادرات، كما بلغت الواردات البينية لهذه الدول ٢٨,١ مليار دولار في عام ١٩٩٢م بينما بلغ إجمالي وارداتها للعالم ٢٧٤ مليار دولار، أي أن نسبة الواردات البينية لم تتجاوز ١,٢٪ من إجمالي الواردات.

وفي ضوء هذه المستويات المتدنية للتجارة بين الدول العربية والإسلامية فإنه يجب وضع استراتيجية فعالة تنشط حركة التبادل التجاري بينها وخاصة فيما يتعلق بالحواجز الجمركية وغير الجمركية وإزالة جميع المعوقات التي تشكل حجرة عثرة أمام انسياب تدفق السلع والخدمات فيما بين هذه الدول مع إتاحة المزيد من المعاملات التفضيلية فيما بين مواطني هذه الدول واتخاذ سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي.

خامساً: وضع معايير تفضيلية للتمويل وفقاً لاحتياجات التنمية

على الرغم من أهمية الائتمان قصير الأجل على العمليات الإقراضية للبنوك في الدول العربية والإسلامية إلا أنه يوجد مع ذلك تباين كبير بين القروض الممنوحة للقطاعات الإنتاجية وبين تلك الممنوحة للقطاعات الخدمية، ففي حين تستأثر القطاعات الخدمية وخاصة قطاعي التجارة والبناء والتشييد بنسب كبيرة من إجمالي الائتمان المصري الممنوح للقطاعات الاقتصادية نجد أن نصيب القطاعات الإنتاجية خاصة الزراعة والصناعة والتعدين مازال ضئيلاً.

والواقع أن هذا التباين الكبير في نسبة القروض الممنوحة لكل من القطاعات الإنتاجية والخدمية لم يعد يبرر على أنه نتيجة طبيعية لتخصص البنوك التجارية في منح الائتمان

قصير الأجل بدليل أن الكثير من البنوك التجارية العالمية لم تعد تلتزم منذ سنوات بهذه الصيغة التقليدية أكثر مما تركز على توزيع محفظتها الائتمانية بالشكل التي يعطيها أعلى مردود بغض النظر عن فترة التمويل، بل أن الاتجاه الجديد للعديد من المؤسسات المصرفية العالمية هو التحول من إطار التمويل التجاري إلى إطار التمويل الاستثماري وخاصة للمشروعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية للاقتصاديات الوطنية، ومن هنا فإن إعطاء أسعار فائدة تفضيلية للقطاعات الإنتاجية قد يكون مشجعاً على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وإذا كانت بعض الدول العربية والإسلامية تعاني من مشكلة الإسكان فيمكن أن ينظر إلى هذا القطاع بعين الاعتبار وإعطاء أسعار فائدة تفضيلية تشجع على الاستثمار في القطاع العقاري بما يسهم في حل المشكلة السكانية.

سادساً: إيجاد النظم والقوانين التي تسهل من إمكانية توسيع البنوك من زيادة حصصها في أسهم المشروعات الاستثمارية المطروحة للتأسيس؛ أن تدني مردودات الربحية التي حققتها البنوك العربية والإسلامية خاصة في السنوات الأخيرة تعطي مؤشراً على ضرورة تحرك هذه البنوك في اتجاه إعادة تخطيط بنيتها الهيكلية وبالشكل التي تعمل فيه على زيادة معدلات استغلالها لأصولها السائلة وبما يساعد على رفع مستوى أدائها لعملياتها الائتمانية وبالتالي زيادة معدلاتها الربحية وذلك عن طريق زيادة حصصها في أسهم المشروعات الاستثمارية المطروحة للتأسيس، وهو ما يتطلب سرعة إصلاح النظام المصرفي في الدول العربية والإسلامية بحيث يسمح لهذه البنوك من تأسيس مشروعات جديدة أو للدخول كشريك في هذه المشروعات. ولاشك أن دخول هذه البنوك - بما تمثله من ضمانات قوية - في مجال تأسيس المشروعات سيعطي الثقة لنجاح هذه المشروعات، وفي مرحلة لاحقة يمكن لهذه البنوك إعادة طرح حصصها للبيع للجمهور والبدء في إنشاء مشاريع جديدة، الأمر الذي ينعكس في تنشيط سوق الأوراق المالية بهذه الدول وأنعاش اقتصادياتها بصفة عامة.

سابعاً: علاج مشكلة البطالة في الدول العربية والإسلامية: لا تعتبر مشكلة البطالة بشقيها المنفعة والصريخة في الدول العربية والإسلامية فقط عن حالة التخلف الاقتصادي بسبب إهدار استخدام عنصر العمل المتاح، ولكنها تعبر أيضاً عن مشكلة اجتماعية وسياسية يمكن أن تهدد استقرار وتماسك تلك المجتمعات بشكل عام، حيث أن التبدد والهدار هنا لا يصيب عنصر عادي من عناصر الإنتاج بل أنه يمكن من جزء حاكم من أهم هذه العناصر وهو العنصر البشري الذي يعتبر في ذلك الوقت الغاية الأساسية من وراء العملية الإنتاجية ككل.

وتشير الإحصاءات الرسمية المتاحة إلى تزايد أعداد المتعطلين في المجتمعات العربية والإسلامية بشكل مفرز وخطير، ولاشك أنه مع اشتداد حدة هذه الظاهرة تزداد الحاجة إلى ضرورة مواجهتها بشكل علمي مدروس، حيث يمكن لفرص العمل أن تتسع وتنمو بشكل أكبر إذا ما أولت خطط التنمية الاقتصادية الشاملة اهتمامها ببعض المشروعات الصناعية والزراعية العملاقة التي يمكن أن توفر فرص عمالة ضخمة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، والاهتمام بمشاريع التكامل الاقتصادي مع التركيز على المشاريع كثيفة العمالة، والتقليل من استخدام التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية العالية. ومن جهة أخرى فإنه لا بد من الارتفاع بمستويات أجور تلك العمالة إلى الحد الذي يمنع

من تفشي الظواهر التي تنعكس سلباً على الاقتصاديات العربية والإسلامية وخاصة ظاهرة الرشوة.

ثامناً: التكامل الاقتصادي أصبح ضرورة في الوقت الحالي بين الدول العربية والإسلامية:

قبل أن نتحدث عن التكامل الاقتصادي، هناك نقطة أود التحدث عنها ألا وهي دائرة الفقر، هذه الدائرة تتكون من دخول منخفضة تؤدي إلى ادخار منخفض الذي يصب في انخفاض الطلب ثم انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض الدخل وبالتالي تضائل الادخار، فالعالم العربي والإسلامي يدور في هذه الحلقة، حيث ينفق جزءاً كبيراً من دخله لاستيراد السلع الغذائية الأساسية، فإذا أردنا أن تخرج الدول العربية والإسلامية من هذه الدائرة المغلقة فلا بد لها وأن تخترقها من أحد الجوانب (الاستثمار أو الادخار والطلب) وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات وبالتالي زيادة الطلب على الاستثمار، الأمر الذي ينعكس في زيادة الدخل ثم زيادة الادخار فزيادة الاستثمار مرة أخرى في ظل الزكاة والإكثالة الزكاة. ونعتقد أن الحل الأمثل يكمن في قيام سوق إسلامية مشتركة، وتكوين خطة إسلامية لكل دولة تركز فيها على ضرورتها خاصة الإنتاج الزراعي والحيواني، كما أن علينا الاستفادة من مكانة الحرمين الشريفين الذي يؤمهما ملايين المسلمين للحج والعمرة، حيث يمكن إنشاء معرض لمنتجات الدول العربية والإسلامية لتعريف المسلم في دولة ما بمنتجات الدول العربية والإسلامية الأخرى. فالملوى عز وجل أمرنا بأن نشهد منافع لنا في الحج، وكأنه يحثنا على إنشاء معرض إسلامي سنوي كبير، كما بحثنا أيضاً على تبادل المنافع، فاهتمامنا تركز فقط على الجانب الديني ولم ندرك أهمية الجانب الاقتصادي في موسم الحج.

أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي العربي والإسلامي فقد أصبح ضرورة في الوقت الحالي خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية من إقامة كيانات اقتصادية ومصرفية كبيرة بدءاً من أوروبا الموحدة ومجموعة النافتا ومجموعة آسيا وانتهاء باتفاقية الجات وظهرت منظمة عالمية للتجارة الدولية.

فإن جانب ما يتمتع به علمنا العربي والإسلامي من موارد طبيعية ضخمة في شكل ثروات نفطية ومعدنية ومائية بجانب الثروات الزراعية والحيوانية، فضلاً عن توافر العنصر البشري فإن تلك الثروات وحتى الآن لم تستغل الاستغلال الأمثل. فالتكامل يتيح العديد من المزايا نذكر منها:

١ — إتاحة فرص واسعة لإقامة مشروعات كبيرة الحجم تتمتع بمزايا الإنتاج الوفير استجابة لاتساع السوق الإسلامية المشتركة.

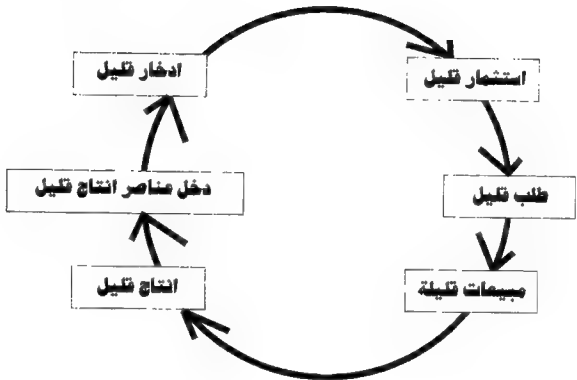
٢ — يحقق التكامل مركزاً تفاوضياً للمجموعة المتكاملة مع الاقتصاديات الخارجية.

٣ — يجعل المجموعة تكتسب مناعة ضد الهزات والاضطرابات الاقتصادية الخارجية.

٤ — يحقق التكامل من الناحية الأمنية مركزاً دولياً من شأنه تنظيط احتمالات العدوان عليها فرادى أو مجتمعة، كما يعزز قدرتها الدفاعية الجماعية ضد المخاطر الخارجية.

٥ — يحقق التكامل تهيئة المناخ لوحدة سياسية حضارية تتواءم مع استقلالية كل قطر.

٦ — ينتج عن التكامل زيادة الطلب الإجمالي على المنتجات العربية والإسلامية ويدفع عجلة التنمية في جميع الدول العربية والإسلامية.



الخاتمة والتوصيات:

تعرضنا فيما سبق لأهمية المتغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم العربي والإسلامي، وقد اتضح لنا أن مشكلة التنمية الاقتصادية تعتبر من أهم المشكلات التي تعترض مجتمعاتنا الإسلامية حيث اتضح لنا أنه بينما يستأثر ٢٢٪ من سكان العالم (وهؤلاء هم سكان الدول الصناعية) على ٨٥٪ من الدخل العالمي فإن ٧٨٪ من سكان العالم (وهؤلاء هم سكان الدول النامية) يحصلون على ١٥٪ فقط من هذا الدخل، وأن هذا يرجع إلى أن معدلات النمو الاقتصادي بينما ترتفع بشكل كبير في الدول المتقدمة فإنها تسير ببطء في البلدان النامية.

وقد تناولنا في بداية بحثنا لمفهوم التنمية الاقتصادية من وجهة نظر إسلامية والمحاو التي تركز عليها وأهمها مفهوم العدالة في التنمية والتي تعني تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، حيث أن مفهوم التنمية في الإسلام يبدأ في مسلمة أن الموارد كلها مسخرة لخدمة الإنسان بما يضمن للفرد المسلم إشباع حاجاته الأساسية كلها إشباع الكفاية بما يتلاءم باستمرار مع المتوسط السائد للمعيشة في المجتمع.

أما في الجزء الثاني فقد تعرضنا لأولويات ومصادر تمويل الاستثمار في المنهج الإسلامي حيث أوضحنا أن تحديد هذه الأولويات إنما يخضع أساساً لأحكام وتشريعات وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وأهمها أن الاستثمار في الإسلام لابد وأن يلتزم التزاماً كاملاً بقاعدتي الحلال والحرام، أما بالنسبة لمصادر تمويل الاستثمار فهي تشمل - بجانب المصادر الرئيسية المعروفة مثل الزكاة والخراج والجزية والعشور - فهي تشمل للمدخرات الحقيقية والتي تعتبر أهم مصادر التمويل تليها التمويل المصرفي والادخار الإجباري. هذا بالإضافة إلى الدين العام والتمويل الأجنبي بأشكاله المختلفة.

وفي الجزء الثالث فقد تناولنا أساليب معالجة الركود في الاقتصاد العربي والإسلامي حيث تعرضنا لأهم المشاكل التي تواجه الدول العربية والإسلامية والتي انحصرت في فجوة الموارد وتدفقات رأس المال الأجنبي إليها وتزايد العجز في موازين مدفوعاتها وتصاعد مديونياتها الخارجية، حيث اتضح لنا أن جميع الدول الإسلامية (ماعداً اندونيسيا) تواجه عجزاً في ميزان مواردها (الفرق بين مدخراتها واستثماراتها) مما يوضح مدى اتساع حجم فجوة الموارد المحلية وإن كان ذلك يعتبر مؤشراً على تبنيها لبرامج استثمارية طموحة.

ثم اختلفنا بحثنا بأساليب معالجة الركود في الدول العربية والإسلامية والتي تركزت في استخدام الزكاة كأهم الأدوات المالية الإسلامية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بينها وتعميق دور البنك الإسلامي للتنمية والدعوة إلى إنشاء المزيد من البنوك ومؤسسات التمويل الإسلامية لتعمل جنباً إلى جنب مع البنك الإسلامي للتنمية، وأخيراً تحقيق التكامل الاقتصادي حيث أصبح ضرورة ملحة في الوقت الحالي الذي يشهد إقامة كيانات اقتصادية عديدة سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو في آسيا.

وبالإضافة لهذه التوصيات فإننا نوصي بما يلي:-

١ - يجب أن تدرك الدول العربية والإسلامية طبيعة المرحلة الاقتصادية التي تمر بها ويجب عليها أن تسعى نحو الاستفادة المتبادلة من مواردها وأسواقها من أجل بناء قواعدها الانتاجية الزراعية والصناعية على أسس من الترشيح والتطلع المستقبلي.

٢ - أن تسعى الدول العربية والإسلامية التي تعاني من مشكلة المديونية إلى تخفيف

هذه الديون من خلال وضع الأساس والسياسات الاقتصادية والنقدية التي تتجاوب مع المتطلبات الحالية.

٣ - ضرورة تحسين مناخ الاستثمار من خلال تخفيف القيود واستقرار السياسات الاقتصادية والتشريعية والضريبية بهدف جذب رؤوس الأموال المهاجرة.

٤ - إذا كان للبلاد العربية والإسلامية إمكانات هائلة بالنسبة للتنمية الصناعية وخاصة توافر المواد الخام اللازمة لها فإن الأمر يتطلب منها العمل على تنسيق أنماطها الصناعي من خلال بناء سلسلة عريضة من الصناعات الأمامية التي يمكن أن تغطي متطلباتها.

٥ - التنسيق بين الدول العربية والإسلامية فيما يتعلق بأسعار الصادرات المتشابهة منعاً للتنافس، والحصول على أسعار جيدة في مواجهة العالم الخارجي.

٦ - ضرورة قيام سوق إسلامية مشتركة لاحتواء حلقة الفقر بزيادة الإنفاق والطلب، وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل والقضاء على البطالة والاهتمام بالتجارة البينية من خلال إزالة كافة القيود التي تحد من أنسابها.

٧ - إقامة معرض دائم للمنتجات الإسلامية في مكة، مع قيام مركز معلومات ضخمة يوفر جميع المعلومات المتعلقة بالمنتجات الإسلامية وأسعارها.

٨ - إعادة تنظيم هيكل التوزيع داخل الدول الإسلامية والتخلص من الاقتصاديات الساكنة وعملية المضاربات سواء في العقارات أو في الأسهم والقضاء على عمليات الاحتكار بما فيها التحكم في الشركات المساهمة وتطوير نظم الوكالات.

٩ - الاهتمام بالتدريب وإعادة النظر في النظام التعليمي بحيث يرتبط بسوق العمل وتوفير التخصصات المطلوبة لخطط التنمية.

١٠ - الاهتمام بمراكز البحوث والتطبيقات التكنولوجية المختلفة.

١١ - ضرورة إقامة جهاز لجباية وتوزيع الزكاة حسب مصارفها، وذلك لدفع دائرة الطلب على المنتجات.

١٢ - إقامة جهاز تأمين حكومي لرأس المال المخاطر يقوم بتحصيل الثمن للغارمين، ينفق منه على الغارمين من ذوي المشاريع الخاسرة لتشجيع الاستثمار داخل الدول الإسلامية.

١٣ - محاولة الاستفادة من كافة رؤوس الأموال المتاحة في الاقتصاديات العربية والإسلامية خاصة أموال التأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد وأموال شركات التأمين بحيث توجه هذه الأرصدة لأوجه الاستثمار المختلفة بهدف تحقيق أقصى عوائد ممكنة.

المصادر:

أولاً: كتب:

- ١ - دراستات في علم الاقتصاد الإسلامي - د. عبدالرحمن يسري - دار الجامعات المصرية ١٩٨٨م.
 - ٢ - أصول الاقتصاد الإسلامي - الجزء الثاني - د. محمد عبدالمعزم عفر - يوسف كمال - دار البيان العربي ١٩٨٦م.
 - ٣ - موسوعة الاقتصاد الإسلامي - د. محمد عبدالمعزم الجمال - دار الكتاب المصري والليبناني ١٩٨٦م.
 - ٤ - الأسلوب الإسلامي لتكوين رأس المال - د. جلييلة حسن حسنين - دار الجامعات المصرية ١٩٩٠م.
 - ٥ - سياسة الإنفاق العام في الإسلام وفي الفكر المالي الحديث - د. عوف الكفراوي - مؤسسة شباب الجامعات ١٩٨٢م.
 - ٦ - آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي - د. موسى آدم عيسى - سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي - مجموعة دلة البركة - إدارة التطوير والبحوث ١٩٩٣م.
 - ٧ - أبحاث في الاقتصاد الإسلامي - د. محمد فاروق النبهان - مؤسسة الرسالة ١٩٨٦م.
 - ٨ - موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية - البنك الإسلامي للتنمية ١٩٨٨ - ١٩٨٩م.
- ثانياً: بحوث مقدمة لمؤتمرات وندوات علمية:
- ١ - الأولويات الأساسية في المنهج الإسلامي للتنمية - د. عبدالرحمن يسري - جامعة الملك عبدالعزيز - المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ١٩٨٢م.
 - ٢ - حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع - د. عبدالله الطاهر - البنك الإسلامي للتنمية - المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ١٩٨٦م.
 - ٣ - السياسة المالية وتخطيط التنمية في الدول الإسلامية - عمر زهير حافظ - المعهد الدولي للاقتصاد الإسلامي - اسلام اباد - باكستان ١٩٨٩م.
- ثالثاً: تقارير دولية:
- ١ - تقرير عن التنمية في العالم - البنك الدولي ١٩٨٣م.
 - ٢ - التقرير السنوي - البنك الإسلامي للتنمية ١٩٩٣م / ١٩٩٤م.

رقم الايداع ٩٥/٣٢٤٦

I.S.B.N
الترقيم الدولي
977 - 00 - 8722 - X

مشارف القرن القادم.. آتية بقوة على الكرة الأرضية.
وهي مشارف لأشباه القرون السابقة التي عاشتها
البشرية.. لافي ملامحها.. ولا في أساليبها.
إنها نقلة نوعية في حياة البشر ونقلة أساسية في تاريخ
الحضارة الإنسانية.
ذلك لأنها مشارف تتسلح بالتكنولوجيا العالمية.
والتطورات العلمية المذهلة.. والاقتصاديات المركبة
والمعقدة.. التي تنظمها عقول الكترونية جبارة..
ليس لها مشاعر.. ولا تملك أحاسيس.. تحسب بدور
الكهرباء الصاعق.. وتفتن بحسابات الربح والخسارة..
وتقرر أين تكمن المصالح.. ولا تردد في سحق ملايين البشر
دونما دموع حزن واحدة..
* القرن القادم.. قرن الاقتصاد المستعمر.. والانتاج
المسيطر حيث يصبح الإنسان ترساً في آلة لا هم لها سوى
الانتاج.. والانتاج المنفذ بلا حدود..
* القرن القادم.. قرن سيشهد انتهاء مصادمات الديابات
لتبدأ صراعات العملات..
سيشهد تقلص دور الجيوش ليبدأ دور البنوك..
والشركات الاحتكارية الضخمة..
قرن خفيف.. سلاحه الإنتاج وضحايا البشر.. قاين
نحن كلمة إسلامية وعربية في خضم هذا الصراع الضخم..
هل نخوض معجزة الموت بالماديات الغربية؟
.. هل ننتهز من الأرض ركناً قصياً.. نرفض الأسلوب
ولكن نستخدم الوسائل؟
* أم نستلهم من ديننا رشداً ومن عقيدتنا طريقاً.. ومن
إيماننا سبيلاً وهدى..
في عصر الماديات الانتاجية القادم.. فكى رضى.. داخلهما
مفقود.. قيم ومبادئ.. وتاريخهما مسحوق بالعزل والطرد..
* الحل وحده يكمن في رؤية إسلامية.. تتخذ من كتاب
الله مرشداً.. ومن سنة رسوله صلى الله عليه وسلم.. قائداً
وملهماً وهو سبيل الخلاص.. الوحيد والأوحد..
هذه الدراسة.. تحاول بالجهد.. استنارة الظلمات
وتحاول بالفكر استنارة العقل هي جهد قد يكون ثقتة
صغيرة.. لكنها ستثمر غداً أشجاراً وارفة الظلال.. جذورها
راسخة في عمق الأرض.. وفروعها تطاول السماء.

الناشر